

جامعة اليرموك

كلية الإعــلام

قسم الصحافة

التغطية الصحفية لاتفاقية (سيداو) في الصحافة الاردنية 2012م- 2014 م

"دراسة تحليلية"

Jordan's Daily Press Coverage of CEDAW Convention

2012 م- 2014 م

(Analytical study)

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإعلام في جامعة اليرموك

إعداد الطالبة

مرسيل عيسى الجوينات

إشـــــراف

الأستاذ الدكتور: عصام سليمان الموسى

الفصل الأول

2014م-2015م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بعنوان" التغطية الصحفية لاتفاقية (سيداو) في الصحافة الاردنية 2012 م- 2014 م".

واجيزت بتاريخ: / 1 / 2015م

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الأستاذ الدكتور عصام سليمان الموسى / مشرفاً ورئيساً	------------------
الأستاذ الدكتور محمد هاشم السلعوس / عضوا	------------------
الدكتور علاء الدين الدليمي / عضوا	------------------

التفويض

أنا الطالبة: مرسيل عيسى الجوينات

أفوض جامعة اليرموك بتزويد نسخة من رسالتي ورقيا وإلكترونيا للمكتبات، أو الأشخاص، أو المؤسسات والهيئات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها .

الاسم: مرسيل عيسى الجوينات

التوقيع:...............

التاريخ: 12- 2014م

شكر وتقدير

أشكر ربي على كل الهبات والعطايا التي منحني اياها ودائما اقول لتكن مشيئتك يارب، وبعد شكر ربي. وأود أن أشكر أُستاذي الدكتور عصام سليمان الموسى، الذي بدأت معه مشواري بدراسة الماجستير، وأنهيته معه فكان لي الشرف بإشرافه على رسالتي هذه.

والشكر لمن كانت و مازالت تخاف علي وتحمل همومي أُمي، التي لا أتصور حياتي الا بها ومعها، وأخواتي وإخواني الذين هم عزوتي، والذين كانوا على اتصال دائم معي، يقدمون لي كل دعم معنوي.

وأود أن أشكر كل من شجعني على اعداد هذه الدراسة: صديقاتي وزميلاتي اللواتي يحملن معي كل الصعوبات والاحباطات التي مررت بها: نسرين الحاسي، م. حنان العيسى، ايمان الدعجة, آمنة الترابين و رنا خضر.

واشكر الدكتور علاء الدليمي والدكتور عزام العنانزه لما قدماه لي من مساعدة وتشجيع.

الإهداء

الى زوجي رفيق العمر، الذي أثرى وجوده حياتي التي لا أتخيلها الا مرافقةً له، اعيشها معه يداً بيد، فهو الذي علمني معناها، وعلمني معنى الحب والصبر، وتحمل معي حلو الحياة ومرها، وقف الى جانبي طيلة عشرين سنة، يحفزني على التقدم والانجاز وعدم الإستسلام، ويقف الى جانبي زوجاً وصديقاً جميماً يُقدم الي كل ما احتاج من دعم معنوي أو مادي.

والى روح والدي الحنون الذي يعيش في قلبي وذاكرتي الى الابد، أَهدي هذا الانجاز المتواضع ايضاً.

المحتويات

الملخص

الجوينات، مرسيل. التغطية الصحفية لاتفاقية (سيداو) في الصحافة الاردنية 2012-2014. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن- اربد،2015 م.

المشرف: أ.د عصام سليمان الموسى

هدفت الدراسة الى التعرف على كيفية تغطية الصحف الأردنية المطبوعة بمختلف مشاربها وتنوعها للمناقشات المتعلقة باتفاقية (سيداو) التي تدعو القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والكشف عن المواقف التي تعبر عن رأي المؤيدين والمعارضين للاتفاقية، وذلك بعد تصريحات رئيس الوزراء الاردني الدكتور عبدالله النسور بتاريخ 5-11 -2012م حول (سيداو)، تلك التصريحات التي جددت الاهتمام بموضوع الأتفاقية، وكان لها صدىً كبير.

وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام تحليل المضمون ، وكانت فئة التحليل الفقرة، وارتكز التحليل على ثماني رئيسة(بمجموع 27 فئة فرعية)، وللتحقق من ثبات أداة الدراسة تم استخدام معادلة هولستي، حيث بلغت نتيجة الثبات (94.2%)، وتم تطبيق الأداة باستخدام عينة قصدية مكونه من (45) عددا من صحف(الرأي والغد والسبيل)، وذلك للاجابة عن أسئلة الدراسة التي تكونت من السؤال الرئيس: كيف تناولت الصحف الاردنية اليومية بمختلف مشاربها وتنوعاتها اتفاقية (سيداو) للفترة من5-11-2012 م الى 30-9-2014م؟ والذي تفرع عنه ثمانية اسئلة فرعية. وتم التوصل الى النتائج عبر الأساليب الأحصائية المناسبة.

وتوصلت الدراسة الى وجود تباين كمي بين الصحف حيث يجد القارئ ان السبيل قد نشرت(24) مادة صحفية، و بنسبة تبلغ (47.1%)، ونشرت الغد (17) مادة صحفية وبنسبة(33.3%)،في حين الرأي نشرت (10) مواد صحفية، بنسبة مقدارها (19.6%).

وبينت الدراسة ان نسيب المضامين التي تناولتها الصحف كانت مختلفة من صحيفة أخرى ، اذ احتل المضمون الاجتماعي ما نسبته(30.5%)، والقانوني (33.5%)، والسياسي (14.8%)، والديني (15.4%)، والثقافي (5.8%)، وجاء المضمون الاجتماعي والقانوني بنسب متقاربة، وتقارب المضمون السياسي والديني كذلك.

كما بينت الدراسة ان مصادر التغطية اعتمدت على التحليل الاخباري بشكل كبير حيث بلغت النسبة (78.4%) من كل المصادر، مشيرة الى ان اتجاه الصحف نحو" سيداو" كان متفاوتا بين المؤيدة بنسبة (57.3%)، و المعارضه بنسبة (30.6%)، والمحايدة (12.1%).

وتوصلت الدراسة ايضا الى ان الاستمالة المنطقية سجلت أعلى نسبة اذ بلغت (51.4%)، تلتها العاطفية ثم التخويفية.

وبالاجمال تفوق الاتجاه الايجابي المؤيد لسيداو بنسبة تبلغ (57.3%)، والاتجاه الرافض بنسبة (30.6%)، والمحايد (12.1%)، وهذا يعني أن اغلب المواد المنشورة كانت مؤيده (لسيداو)، مما يعكس طبيعة الأجندة التي فرضتها الصحف المدروسة والجدير بالذكر ان (65.3%) من محتوى المضمون كتب باقلام نسائية. إلا أن موقف التأييد لسيداو لا ينطبق على موقف صحيفة السبيل التي التزمت بموقفها الخاص كصحيفة حزبية رافضة لها.

الكلمات المفتاحية: سيداو، المرأة، المساواة، الصحافة الاردنية، نظرية الاجندة، تحليل المضمون.

Al Jwaniat, Marcelle Issa. (2015). Jordan's Daily Press Coverage of CEDAW Convention 2012 to 2014 A Content Analysis. Master thesis, Yarmouk University.

(Supervisor: Prof. Issam Suleiman Al-Mousa)

Abstract

This study aimed at examining **CEDAW** convention (The Convention in the Elimination of All Forms of Discrimination against Women) between 2012-2014 coverage in the Jordanian daily newspapers, with various backgrounds and diversity, represented by three dailies **Al-Rai**, **Al-Ghad and Al-ssabeel.**

The study also aimed at answering the following main research question: "How did Jordanian dailies treat **CEDAW** in their coverage for 2012-2014"? The objective was to find out how the newspapers were able to set the agenda for their readers on such a sensitive issue. In this respect, the study employed the descriptive – analytic approach, using the technique of content analysis. Analysis yielded a number of content categories (8 main categories and 27 sub-categories). The Holsti formula of independent coding yielded (94.2%) reliability checks.

The study, also, found the existence of a quantitative discrepancy between the newspapers, **Al-ssabeel** issued (24) press material by (47.1%), **Al-Ghad** (17) article by (33.3%), and the **Al-Rai** (10) press materials by (19.6%).

It also showed that the sources of coverage based dramatically; on the news analysis, hitting percentage (78.4%) from all sources, noting that the trend of

newspapers about "**CEDAW**" has been mostly favorable (57.3%), while the unavertable rated (30.6%), and the neutral (12.1%).

The study, also, showed that the logical appeals had recorded the highest percentage, reaching (51.4%), followed by the emotional and intimidating, The positive attitude toward **CEDAW** rated (57.3%), while the negative was (30.6%), and the neutral was (12.1%), which means more than half of the published material was supporting the convention. This does not reflect **Al-sabeel**, which is committed to its position as a religious partisan opposition newspaper that refuses **CEDAW.**

Finally, data analysis also showed that the percentage of press content written (65.3%) by Women out numbered that written by men.

Key words: CEDAW, woman, equality, Jordanian press, agenda setting theory, content analysis.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

في هذا الفصل سيتم عرض مقدمة الدراسة، والتعرف الى مشكلة الدراسة، ثم يتلو ذلك تناول تساؤلات الدراسة، وأهدافها، وأهميتها.

المقدمة

منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، أصبحت حقوق المرأة في الاردن من القضايا المهة التي تناولتها وسائل الاتصال الجماهيري بالعرض والتحليل بعامة، والصحافة اليومية بخاصة ، وغطت وناقشت مطالبها بالمساواة مع الرجل. وجاءت هذه المطالب مستندة إلى طبيعة العادات والتقاليد التي سادت في المنطقة العربية، و قرر معظمها الرجل، تبعًا لعقليته الذكورية وهيمنته. وجاء هذا ضمن اشارات بينتها بعض الفلسفات والعقائد والديانات .

منذ أقدم الازمنة كشف بعض الفلاسفة عن نظرتهم للمرأة، إذ يرى (كونفوشيوس) ان المرأة " شر الشرور"، بينما اعتبرها (حمورابي) "سبب المصائب والبلاء"، ويذكر(شوبنهاور) الفيلسوف الالماني الذي عاش في القرن الثامن عشر أنها "النكبة الكبرى في الوجود البشري"، أما المرأة بنظر (نيتشه) الألماني ايضاً فهي " مصدر كل الجنون واللاعقلانيةً، وعند العرب اشار توفيق الحكيم إليها بمسرحياته بأنها "العدو اللدود"(http://ar.wikipedia.org/wiki).

وقد تصدت المسيحية والإسلام لهذه النظرة التعسفية، فنالت المرأة في الإسلام الكثير من التقدير، ماديًا ومعنويًا: "وليس الذكر كالانثى" (سورة ال عمران: 36). وكذلك الأمر: " من كان منكم بلا خطيئة فليرجمها بحجر" (انجيل يوحنا:8).

وفي بدايات القرن العشرين، الذي شهد مراحل من التقدم الحضاري والعلمي والاكتشافات الجغرافية التي بلغتها البشرية، بدأ نضال المرأة يتقدم خطوات ايجابية، للمطالبة بحقوقها ومساواتها بالرجل، فسلكت عدة طرق لتحقيق أهدافها، فأنشات الجمعيات الخيرية والتطوعية، ومارست العمل في مؤسسات حكومية وأهلية.

ثم اتجهت الحركة النسائية، في خطوات متقدمة، للمشاركة في المناحي التي تُعدل من الصورة النمطية للمرأة، التي كانت ترى انها محدودة القدرات، وتحصرها بعمل المنزل فقط ، وأن عليها طاعة الزوج دون ان تمنح حق مشاركته في مجالات الحياة المتعددة، وأن يكون لها رأي للتعبير عما يحدث في محيطها. لذا أخذت تعزز مكانتها بالدراسات العلمية، وبممارسة الانشطة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها من مناحي الحياة. كما أنها اسهمت في بعض ثورات القرن العشرين، مثل (هدى شعراوي) في مصر، التي شاركت بقيادة مظاهرات النساء عام 1919م مع (صفية زوجة الزعيم المصري سعد زغلول) التي خلعت النقاب علنًا. وطالبت هدى شعراوي برفع سن الزواج، والعمل على عدم الطلاق من طرف واحد، وتشجيعها التعليم والعمل المهني والسياسي، وكان من جهودها" تأسيس الاتحاد النسائي المصري عام 1923" (http://www.qaliobia.gov.eg).

وقد كان لبعض الرجال موقف من المرأة فوقفوا الى جانبها لنيل حريتها والانتصار لقضاياها ومنهم (قاسم أمين)، الذي ألفَ كتاباً بعنوان (تحرير المرأة) عبر فيه عن آرائه، بقوله: " أما ان المرأة ناقصة العقل شديدة الحيلة فهذا مما لا يختلف فيه اثنان، وقد بينا ان هذه الحالة هي اثر من آثار الجهل والانحطاط اللذين عاشت فيهما أجيالا طويلة. وانه متى زال السبب فلا شك ان المسبب يتبعه"(أمين,ص49).

وعلى الصعيد الدولي، كللت جهود المرأة بصدور الإعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1948م الذي أكد : الايمان بحقوق الانسان الاساسية وبكرامته وقدره

.(/ http://www.un.org/ar/documents/udhr)

وما ينطبق على المرأة، في جميع انحاء العالم، ينطبق على المرأة الاردنية التي كافحت، لنيل حقوقها، وحصلت على أعلى الدرجات العلمية،وتبوأت مراكز القرار والمشاركة في صنعه. وأصبحت نائبا في البرلمان الذي دخلته عام 1989م لأول مرة . كما عملت المرأة وزيراً في الحكومات المتعاقبة، وقاضيا، وسفيرة وعملت في الكثير من المهن التي أثبتت جدارتها فيها على المستوى المحلي والعربي.

وتاتي اتفاقية (سيداو)، التي اقرتها الأمم المتحدة، تتويجاً لجهود المرأة، ونضالها لتحقيق ذاتها وحريتها في القرن الماضي، حين عملت باصرار على وضع الحلول لأهم قضاياها، في مختلف مجالات الحياة، كالأمية والعنوسة، وتدني مستوى الدخل، ثم الإصرار على المطالبة بتعديل بعض القوانين التي تحد من قدراتها، وتنتقص من حقها في المساواة مع الرجل. وذلك لكونها حقوقا عالمية تهتم بجميع المجتمعات، ووجهت هذه الدعوة الى جميع المجتمعات من منظور انساني من دون اي تمييز ديني او جنسي او عرقي. و نتيجة لاهتمامها بحقوق المرأة اصدرت الأمم المتحدة عدداً من الاتفاقيات والقرارات، التي تدعو فيها الى تحسين أوضاعها.

وصادق الاردن على اتفاقية (سيداو) عام 1992م، وأصبحت قانونا نافذًا عام 2007م، بعد نشرها في الجريدة الرسمية، مع التحفظ على ثلاث مواد هي: المادة (9) التي تؤكد: حق اكتساب الجنسية والإحتفاظ بها. وأن لا يفرض على الزوجة تغيير جنسيتها إذا غيّر الزوج جنسيته، وكذلك بالنسبة للأطفال، المادة (15) التي تعطي المرأة أهلية قانونية مماثلة لأهلية الرجل في جميع مراحل

الإجراءات القضائية. وتنادي بإبطال كل الصكوك التي تحد من أهلية المرأة القانونية. وتنادي بالمساواة في قوانين السفر وإختيار محل السكن، والمادة (16) تطالب بالمساواة بين الذكر والأنثى في الزواج، عند العقد وأثناء الزواج وعند فسخه. وحق اختيار الزوج، وحقوق الولاية والقوامة والوصاية على الأولاد. وحق إختيار إسم الأسرة. بينما صادق بالكامل على (27) مادةً كما بالملحق رقم (1)

(http://jwu.org.jo/women- fedration/AllDetiles.aspx?lng=2&newsID=31).

ورغم مصادقة الحكومة الأردنية على الاتفاقية، إلا انها واجهت معارضين لها وبخاصة من جماعة الحركة الاسلامية، الذين قالوا أن الاتفاقية هدفها" الانحلال وتمزيق الأسرة"؛ وأضافت حدادين "رغم وجود منظمات وهيئات مدنية تنادي برفع كامل التحفظات، إلا أن عددا منهن يرين أن إبقاء التحفظات بالمرحلة الحالية مناسب، على أن تجرى حوارات معمقة وهادئة مع مختلف الرؤى للوصول إلى صيغة مرضية للأطراف كافة" (حدادين: **الرأي**، 4-5-2009).

وبعد مرور خمسة سنوات على توقيع الاتفاقية، صدرت تصريحات عن الحكومة الأردنية حول اتفاقية (سيداو) أثارت موجة من التحليلات الصحفية، حين أكدت " أن الأردن ملتزم بالتنفيذ الكامل لاتفاقية سيداو، ونحن نعتقد أن تحفظات الأردن على مادة واحدة من الاتفاقية يحافظ على المعاهدة ولا ينتقص من احترامنا لها" (صحيفة **الرأي**,6-11-2012).

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذه الدراسة هو: كيف عالجت الصحافة الاردنية بمختلف مشاربها وألوانها اتفاقية السيداو؟ وكيف تناولتها الاقلام؟ وهل اختلفت مواقف الصحفيين عن الصحفيات في فهم هذا الموضوع ومعالجته؟ وسوف تجيب الباحثة عن هذا السؤال لاحقاً.

مشكلة الدراسة

بينت بعض الدراسات السابقة, التي تناولت حقوق المرأة بشكل عام, أهمية الإعلام، والاتفاقية الدولية، والتطبيقات القانونية لها, كما في دراسة (الحسبان وشلبي), التي توصلت إلى أن المنظور القانوني العام حول حقوق المرأة ينبع من الثقافة الأردنية، وبرأيهما ان اتفاقية (سيداو) تأتي من الثقافة الكونية العالمية, التي "تتعارض" مع ثقافتنا المحلية. كما توصلت الدراسة الى وجود تيارين, يتحكمان بالنظرة عند تناول مسألة حقوق المرأة، وهما:

التيار الأول: "أيديولوجية كونية"، يؤكد أن حقوق المرأة حقوق عالمية كونية, في كل زمان ومكان.

التيار الثاني: ينطلق من خلال" أيديولوجية خصوصية" وينظر هذا التيار إلى ان حقوق المرأة الأردنية تنبثق من خلال الثقافة الأردنية المحلية، والدين والتاريخ الأردني (ص 33).

في ضوء ما ورد من طروحات لنضال المرأة وكفاحها للحصول على حقوقها تتبلور وتنبثق مشكلة الدراسة في تحليل تغطية الصحف اليومية الاردنية بمختلف اطيافها لقضايا المرأة، وحقوقها المتعلقة باتفاقية سيداو، وتحليل مضامين الموضوعات التي نشرتها بعد تصريحات رئيس الوزراء الدكتور عبدالله النسور عام 2012م التي سبقت الإشارة اليها وما اثارته من تضارب للاراء والمواقف بين جديد وقديم، وتبيان المناقشات التي دارت على صفحات الصحف حول (سيداو).

ويأتي هذا من منطلق أن وسائل الإعلام لها التأثير الأكبر في تشكيل الرأي العام خاصة مع وجود مفاهيم جديدة وعصرية تسمح للمرأة بنيل حقوقها والمساواة مع الاخر. ويساعد في ذلك الجهود والاعمال التي تقوم بها المرأة نحو المجتمع، وابرازها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية (العبد, ص99).

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في التعرف إلى كيفية تغطية الصحف الأردنية المطبوعة بمختلف مشاربها وتنوعاتها للمناقشات المتعلقة باتفاقية (سيداو)، والكشف عن المواقف التي تعبر عن رأي المؤيدين والمعارضين للاتفاقية،

وقد وقع الاختيار على ثلاث صحف يومية تمثل الى حد بعيد توجهات الصحافة الاردنية, فالرأي جريدة شبة رسمية, والغد جريدة مستقلة, والسبيل جريدة حزبية تنطق باسم حزب ديني له حضور في المجتمع.

ويتفرع من الهدف الرئيس عدد من الأهداف التي تتمثل بالتعرف الى:

1- الاشكال الصحفية التي عرضتها الصحف اليومية في الاردن حول اتفاقية (سيداو) في فترة الدراسة؟

2- أنواع الاجناس الصحفية التي نشرتها الصحف اليومية الاردنية في تغطيتها لما نصت عليه اتفاقية (سيداو) في فترة الدراسة؟

3- أنواع المضامين التي نشرتها الصحف اليومية الاردنية في تغطيتها لما نصت عليه اتفاقية (سيداو) في فترة الدراسة؟

4- الاستمالات التي استخدمتها الصحف اليومية الاردنية بالرد على ما نصت عليه اتفاقية (سيداو) في فترة الدراسة ؟

5- مصادر التغطية التي اعتمدت عليها الصحافة اليومية الاردنية في نشر المضامين المتعلقة بأخبار اتفاقية (سيداو) ؟

6- اتجاهات الصحافة اليومية الاردنية إزاء ما نصت عليه اتفاقية (سيداو) من مواد ونصوص قانونية؟

7- النوع (الجندر) الذي نشر المادة الصحفية؟

8- موقع المادة المنشورة بالصحيفة؟

تساؤلات الدراسة

تسعى هذه الدراسة الى الاجابة عن سؤال رئيس هو:

كيف تناولت الصحف الاردنية اليومية بمختلف مشاربها وتنوعاتها اتفاقية (سيداو) للفترة بين5-11-2012 م الى 30-9-2014م؟

وينبثق عنه مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية:

1- ما الأشكال الصحفية المستخدمة في تغطية الصحف اليومية الاردنية لمضامين اتفاقية (سيداو) في فترة الدراسة؟

2-ما الاجناس الصحفية المستخدمة في تغطية الصحف اليومية الاردنية لمضامين اتفاقية (سيداو) في فترة الدراسة؟

3- ما انواع المضامين التي نشرتها الصحف اليومية الاردنية لاتفاقية (سيداو) في فترة الدراسة؟

4- ما أنواع الاستمالات التي تم توظيفها من قبل الفرقاء في الصحافة اليومية؟

5- ما اتجاهات الصحافة اليومية إزاء اتفاقية (سيداو)؟

6- ما مصادر التغطية التي تم الاعتماد عليها في الصحافة اليومية في نشر المضامين المتعلقة بالاتفاقية؟

7- ماالنوع(الجندر) الذي نشر المادة الصحفية في صحف العينة؟

8- ما موقع المادة المنشورة بالصحيفة؟

اهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أنها محاولة علمية، تسلط الضوء على اتفاقية (سيداو) بتحليل الصحف المطبوعة اليومية, ولأنها من أولى الدراسات الاردنية، التي تحاول بيان مدى تأثير هذه الصحف في تشكيل الرأي العام حول القضايا المتعلقة بالمرأة التي تطرح في المجتمع الاردني، باعتبار أن اتفاقية(سيداو) قضية تثير جدلاً واسعًا بين المعارضين والمؤيدين لهذه الاتفاقية. و تكتسب الدراسة أهمية أخرى لما لها من ابعاد دينية, وانسانية, واجتماعية محلية وكونية, وأنها من الدراسات القليلة التي تم فيها تناول هذه الابعاد معا.

الفصل الثاني

الاطار النظري للدراسة

في هذا الفصل سيتم تقديم عرض للنظرية المستخدمة، وهي نظرية (ترتيب الأولويات) ، مع تقديم لمحة عن المرأة في اطار اتفاقية (سيداو) والمطالبة بحقوق المرأة، ويتبع ذلك نبذة عن البعد التاريخي لاضطهاد المرأة ولمحة عن النضال النسوي والمرأة العربية والاردنية والاراء الاردنية حول سيداو، وأخيراً تقديم اهم المراحل التاريخية للصحافة الاردنية وعرض نبذة عن الصحف عينة الدراسة.

المقدمة

منذ أن وقع الاردن على اتفاقية (سيداو) عام 1992م، وصادق عليها عام 2007 م مع التحفظ على ثلاث مواد، بدأت الصحف الاردنية في نشر المضامين المؤيدة والمعارضة لها. وقد رفع الاردن التحفظ عن المادة (15)، وابقي على المادة(9) والمادة (16). ولكن مازال الجدل مستمراً، ووصل للقمة مع تصريحات الحكومة الاردنية عام 2012م. وتابعت الصحف، بالاخبار والارآء والتحليلات تلك الاتفاقية، واخذت بعضها مناحى مختلفة مرتبطه بالدين والعادات والتقاليد والقوانين الاردنية، لكونها كما دعت لجنة "السيداو" الحكومة الاردنية" الى أخذ الاجراءات اللازمة لازالة كل اشكال التمييز ضد المرأة من خلال تعديل القوانين المحلية بما يتناسب والاتفاقية" (http://jwu.org.jo/women-fedration). فيما ورأى البعض "أن الحديث عن التزام الأردن بالتنفيذ الكامل لاتفاقية سيداو هو تجاوز للرأي الشرعي المتمثل في قرار مجلس الإفتاء والبحوث

والدراسات الإسلامية الذي حرم كل ما خالف الشريعة الإسلامية مما جاء في الاتفاقية وإنه لا يجوز العمل به"(http://iicwc.org/lagna/iicwc).

أولاً: نظرية الاجندة وعلاقتها بالدراسة:

تستند هذه الدراسة في جانبها النظري إلى(نظرية الاجندة)، أو (ترتيب الأولويات) . و تبين ان " وسائل الاعلام المختلفة تتمتع بقوة كبيرة في تشكيل الرأي العام حول القضايا التي يواجهها المجتمع، وذلك من خلال حجم طرح هذه القضايا، وتسليط الضوء عليها في وسائل الإعلام، حيث يستثار اهتمام الجمهور بها" (الموسى,2014م ,ص 203).

وترى فريال مهنا(271 ،2002 م) "أن للاعلام دوراً وتأثيراً في بناء الصورة الواقعية التي تتشكل لدى افراد الجمهور المتلقي من المعلومات التي تم نشرها".

ويتكون الرأي العام لدى أغلبية الناس نتيجة عدة عوامل، من بينها عامل الاتصال بمختلف نماذجه واشكاله، من وقت الى آخر. يبدأ الناس في التفكير عند بروز قضية مهمه ويناقشونها, ويهتمون بالوسيلة الاعلامية التي قدمت القضية، ولما كان الناس يشاهدون او يسمعون وسائل الإعلام، وهذا ما توكده نظرية الاجندة, عندها يزداد الاهتمام بتلك القضية وتصبح محوراً في نقاشات الناس.وتتمتع وسائل الاعلام بقوة تأثير كبيرة عند عرضها لموضوعها، والتي تعرض وجهات نظر الناس والمسؤولين, مما يؤدي الى ازدياد معرفة الناس وأخذ الافكار في الحسبان. ثم إن تبني وسائل الإعلام لوجهات نظر بعينها يزيد من الاهتمام بالقضية المطروحة ، وتبعاً لذلك تتسع دائرة الحوار، وندفع المتلقين للاهتمام بما تطرحه وسائل الإعلام .كما أن للصحافة الدور الرئيس في الاعلام. فهي تخوض بكل القضايا الاجتماعية والسياسية وغيرها، وتعرض مختلف وجهات النظر وتجري التحقيقات حول مختلف القضايا والموضوعات(الموسى،2014، ص ص 29- 30).

وبحسب Bernard Cohen (كما ورد في العبدالله, ص 284, 2006) فانه " شكك بقدرة نجاح الصحافة في أن توحي للجمهور "بماذا يفكرون" إلا أنه أكد الى حد بعيد قدرتها على ان تضع أمام القراء "الأشياء التي يفكرون حولها".

كما تؤكد نظرية ترتيب الاجندة أن للاعلام والاعلاميين لهم دوراً كبيراً في بلورة الحياة الاجتماعية في المجتمع من خلال " اختيار الاخبار وعرضها وترتيب الاولويات فيها, اذ يتم تحديد القضايا والمسائل المهمه للجمهور المهتم بالقضية". لذلك فان ترتيب الاجندة الاعلامية يؤثر على المعرفة عند المتلقين من خلال تغييرها وبناء الافكار عند المتلقي(العبدالله, ص 285).

وتعد نظرية الأجندة واحدة من الأطر النظرية التي تبحث في تأثير وسائل الإعلام، وبيين مكاوي:

" أن نظرية ترتيب الأولويات تهتم بدراسة العلاقة التبادلية بين وسائل الإعلام, والجماهير التي تتعرض لتلك الوسائل في تحديد أولويات القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم المجتمع, وتفترض هذه النظرية أن وسائل الإعلام لا تستطيع أن تقدم جميع الموضوعات والقضايا في المجتمع, وإنما يختار القائمون على هذه الوسائل بعض الموضوعات التي يتم التركيز عليها بشدة, والتحكم بطبيعة محتواها " (مكاوي،ص 288).

وترى الباحثة ان نظرية الاجندة المؤسساتية مع اتفاقية (سيداو) على الصعيد الأردني أن وسائل الاعلام المتعددة والاعلاميين تتناول هذه القضية (سيداو)، من عدة وجهات نظر توثر على تشكيل الرأي العام بكيفة طرحها وبيان الابعاد التي تتضمنها الرسالة الاعلامية، ويحدث ذلك بعد تصريح مسؤول حكومي أو ناشطة أو مؤسسة نسوية او أي جهة خارجية تتدخل في التاثير على الاتفاقية لأي هدف فتصبح قضية مصيرية تؤثر على بنية المجتمع المحلي.

كما ويوجد اتجاهان معارضان يفسران إيجابية العلاقة بين وسائل الاعلام والمتلقي والتاثير بينهما. ويذكر ريتشارد كارتر وزملاءه(R.F.Carter et.al,83:58-59) (كما ورد في كتاب عبد الحميد، 2004، ص ص277-278)هما:

الاتجاه الاول: يتمحور حول حارس البوابة (Gate Keeper View) حيث يوضح أن وسائل الاعلام تمتلك القوة في الاختيار والمراقبة للأحداث والقضايا، باهتمامها بالمادة لأي سبب كان، عندما يتم الاحساس من قبل المتلقي بأن هنالك تحيزاً، وأن هذه المادة غير كاملة ما يشعر الجمهور بعدم الرضا عن الحقيقة المنشورة، ، وهذا يشير الى القوة في وسائل الاعلام .

الاتجاه الثاني: تحيز هذا الاتجاه للمتلقي من خلال عمل وسائل الاعلام بصفتها " وكيلة للمتلقين لكونهم أعضاء في المجتمع ", وذلك بالاهتمام بالحاجات والمشكلات العامة والحلول، مما يثبت اهتمام وسائل الاعلام بمختلف القضايا.

كما توجد إستراتيجيتان أساسيتان لوضع الأولويات هما :

1-" دراسة مجموعة من القضايا السائدة في وسائل الإعلام، وعند الجمهور في فترة زمنية واحدة أو فترتين".

2- " دراسة قضية واحدة في فترات زمنية متعددة، أي دراسة ممتدة، ويستخدم أسلوب تحليل المحتوى لحصر الموضوعات التي تؤكدها وسائل الإعلام "(مكاوي، ص292).

ثانياً: البعد التاريخي لاضطهاد المرأة

عاصرت المرأة العربية فترات تاريخية كالرق والاقطاعية والرأسمالية والشيوعية، وكان لهذه الازمنة تأثير على حقوقها ومطالبها واحتياجاتها. ومع مرور الزمن أصبحت المرأة تطالب بالمساواة في الحقوق والواجبات مع الرجل، وبالعمل على المستوى العالمي والمحلي، ففي:

الحضارة البابلية، عوملت المرأة على انها من الرقيق، وكانت فكرة استغلال الانسان للانسان في تلك الحقبة التاريخية منتشرة جدا. ورغم أن الشرائع البابلية وعاداتها وتقاليدها كانت شديدة وقاسية بالنسبة للانثى والذكر، لكنها كانت أقسى على الانثى. وأثرت الحضارة البابلية بشكل كبير على شبة الجزيرة العربية كونها أقدم حضارة مجاورة لها(السباعي، ص ص 31-40).

وفي الحضارة الأشورية كانت المرأة تباع كاي سلعة أخرى. ويستطيع الاب رهن اولاده أو بيع أخته لقضاء دَيْن, وكانت الزوجة لا تستطيع الحصول على اي شي من البيت الا بموافقة زوجها، والا عوقبت بتهمة السرقة (عقراوي, ص 41).

وبالنسبة للمرأة في الديانه اليهودية، فقد كان النسب مرتبطا بالأم وفي التوراة وتحديداً في سفر "الجامعة" "المرأة أمر من الموت" وكان اليهودي يشكر الله على عدم خلقه عبدا أو أمرأة، وكان اليهود ينظرون الى المرأة على انها وسيلة لاستمرار النوع (السباعي، ص 47).

اما الديانة المسيحية فقد جاءت لنشر العدل والمساواة بين الجميع في كل مكان، حيث يقول القديس بولس الرسول : "ليس يهودي ولا يوناني .ليس عبد ولا حر.ليس ذكر وانثى لانكم جميعا واحد في المسيح يسوع" (غل 3: 2) (السباعي,ص 50).

أما في الهند " فلم يكن هنالك رغبة صريحة في إنجاب البنات بكتاب **الرجفدا**، حيث يوجد فيه بعض الجمل المتحيزة ضد الاناث، مثل:" إن عقل المرأة غير قابل للصقل" (أسعد, ص 79).

وكانت المرأة عند الاغريق "مسلوبة الحرية" ولا تستطيع مغادرة المنزل، وعليها القيام بكامل اعمال المنزل، وكانت أمية لا تتعلم القراءة والكتابة. وقد اعتقد أرسطو (322–284 ق.م) " فهو " أن استمرار الرق ضرورة، وأن النساء أقل منزلة من الرجل"

.(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=181144)

أما في الحضارة الرومانية التي أثرت بسكان شبة الجزيرة العربية, فكانت المرأة بنظر المجتمع الروماني " أمةً لا قيمه لها " وكان الأب " يتمتع بحق بيعها وبحياتها وموتها. (السباعي,ص ص55–56).

واعطى الاسلام المرأة الاهتمام والقيمة الانسانية ، وعدم التفرقة بينها وبين الرجل أمام القانون، وعمل على تحريرها من " قيود المجتمع الجاهلي " لتكون عضوا نافعا في المجتمع " (عثمان,ص 76).

وترى الباحثة أن الظلم الذي كان يمارس ضد المرأة مازال مستمرا بالرغم من التقدم العلمي والانفتاح على الاخر. واكدت الصحفية (رنا شاور) في مقاله بجريدة الرأي الاردنية بتاريخ 6–8–2014 تحت عنوان "تفوق يتعدى اسوار المدرسة" قائلةَ: أما آن لنا أن نتجاوز ثقافة تحد من دور المرأة بدءًا من تقليل أهمية وجودها وهي لا زالت جنيناً في بطن أمها، وثقافة لا زالت بيننا تثني عزيمتها إذا ماتفوقت وتبقيها ضمن أطر محددة، وقوانين تمييزية تحد من تقدمها في العمل وفي الحياة، وعنف ضدها في مجالات عدة. إن ثقافة كهذه ليس هذا وقتها بالتأكيد. سنظل نأمل بمزيد من التشريعات المنصفة لها، وبمزيد من الوعي المجتمعي بأهمية دورها.

ومن وجهة نظر الباحثة جاءت الاتفاقيات الدولية لتعزيز مكانة المرأة في المجتمع، خاصة اتفاقية (سيداو) الخاصة بمساواة المرأة والرجل بجميع الواجبات والحقوق. وهذه الاتفاقية اتاحت فرصة للمجتمع لابراز الامكانات التي تمتلكها المرأة واستثمارها في تنمية المجتمع، وذلك باتاحة الفرصة لها لاثبات وجودها في مختلف المجالات، فهي تمثل نصف المجتمع وتقوم بدور اساسي في بناء الأسرة.

ويجدر الاشارة الى مواقف بعض الفلاسفة والمفكرين الذين انصفوا المرأة في المجتمع، من امثال

فيثاغورس(500-580 ق.م) عندما قال: " إن النساء كجنس هن بالطبيعة أكثر تمسكا بالبر والتقوى من الرجال". ورأى الفيلسوف افلاطون (348-428 ق . م) " إن نفس التربية التي تصنع من الرجل قيما (حارسا) جيدا سوف تصنع ايضا من المرأة قيمة أو حارسة؛ لأن طبيعة الرجل لا تختلف عن طبيعة المرأة"(أسعد, ص ص 68-70).

ودعا جمال الدين الافغاني كما ورد بدراسة بعنوان "حقوق المرأة بين المواثيق الدولية والإسلام السياسي , مركز القاهره لحقوق الانسان,ص ص 36-37" الى تعليم المرأة. وبرر ذلك بأنه ينور عقلها بمختلف العلوم والفنون.

ويؤكد رفاعة الطهطاوي، وهو من رواد النهضة العربية الحديثة بقوله:

"ان عقل النساء الغريزي وسهولة ادراكهن مما يلطف الجمعيات الائتناسية، وعقولهن القوية الادراك تسد بعض الاحيان مسد المعارف التي تجهلها النساء، فاذا كانت الانثى مع عقلها الغريزي ذات معارف كافية وظرائف شافية زادها عقلها كمالا على ما تعرفه، وبما فيها من الذكاء تدرك حقائق الاشارات ودقائق الكنايات ورفائق التوجيهات والتلميحات، وتؤول المعنى الذي تسمعه- بأحسن

التأويلات والتوريات، وتقتدر على التلميح والتعريض والتورية في الخطابات والمحاورات. وليس ذكاؤها مقصورا على امور المحبة والوداد(ص 360).

ويرى قاسم أمين أن "لا بد لحسن حال الأمة من أن تحسن حال المرأة" (ص 118).

يقول الدكتور أنيس المقدسي عن المرأة العربية في العصر الحديث "إن النظره اليها لا تخرج من كونها انسانه لا تقدر على العمل والتفكير في غير شؤون البيت" (عثمان،ص 150).

وبذلك لخص قاسم أمين بهذه الجملة ما على المجتمع المحلي والعالمي من واجبات ومسؤوليات تجاه المرأة مما قد ينعكس على الأمة جمعاء، وذلك من خلال فلسفة أن المرأة تمثل نصف المجتمع وفي الوقت ذاته تربي النصف الآخر.

مع قدوم الرأسمالية "القاهره" كانت المرأة تُعامل باضطهاد، وتعمل وتعيش في ظروف بائسة لا يوجد فيها مجال لانسانية لإنسان. لكنها لم تستجب وتخضع لهذه الظروف. فارتقى فكر المرأة إلى المطالبة بالتحرر وإنهاء الاستبداد الرأسمالي، والمطالبة بفرض المساواة" (جاسم,ص ص 120-123).

وفي الوقت ذاته كان فريق من الكتاب ضد التفرقة بين المرأة والرجل، كجون ستيوارت مل، الفيلسوف الانجليزي، الذي ناقش العديد من المواضيع في كتاباته مثل: الحرية واستعباد النساء، وكتب " إن المبدأ الذي تقوم عليه العلاقة الاجتماعية الحاضرة بين الجنسين_ وهو إخضاع أحد الجنسين للآخر بطريقة مشروعه خاطئ في ذاته، وهو من أخطر عوائق التقدم الانساني، ويجب أن يحل مكانه مبدأ المساواة التامة، فلا يستأثر أحد الفريقين بسلطة، أو امتياز ما، ولا يحرم الآخر من حق ما" (عثمان ،ص76).

وقد قادت تلك المواقف الى ظهور مفهوم النَسَوية، الذي يعني "بأنها وعي المرأة لإضطهادها كشيء ضعيف وتابع. إنه ثورة المرأة على إضطهادها كجنس ثان متدن تجاه الجنس الأول– الذكر" وأكدت ان النسوية هي قضية في سبيل تحقيق العدالة، وهي قضية كفاح للنهوض بالأفكار والإجتهاد للحصول على حقوقها"(سمارة,ص 31).

واثبتت الحركات النسوية وجودها في الدول العربية بمختلف المجالات حسب دراسة قدمتها المحامية منى رشماوي بعنوان" الحركة النسوية الفلسطينية". ورشماوي تعمل في الضفة الغربية باحثة وعضوة في اللجنة الادارية في مؤسسة (القانون من اجل الانسان الحق)، ووجدت (كما ورد في سمارة ص ص 194–195) أن هذه الحركة قد بدأت بصورة جادة منذ القرن العشرين، وذلك نتيجة الظروف التاريخية التي مر بها الشعب الفلسطيني سواء خلال فترة الانتداب البريطاني، أو الاحتلال الاسرائيلي. ففي مرحلة الانتداب، كانت حركة النساء حركة مساندة للنضال الوطني ضد الاحتلال الاسرائيلي، إذ كانت الحركة النسوية تدور حول المرأة، ومساندتها في النضال لنيل حقوقها والحرية والمشاركة الحقيقية لها.

ويذهب العويد لتعريف الحرية بانها: " أن يترك للمرء اختيار ما ترتاح اليه نفسه ويميل اليه قلبه، فاذا اختير له ولم يختر هو لنفسه لم يكن حراً"(ص160).

لقد اهتم المجتمع الدولي بإلغاء التمييز والظلم والعنف ضد المرأة، " وايمان المجتمع الدولي والمنظمات النسائية بأن التنمية المستدامة الكاملة لا يمكن الحصول عليها دون مساهمة المرأة الكاملة والشاملة فيها في كل مراحلها ومجالاتها"(شكري و أبو بكر, ص105).

لم تأت المطالبة بحقوق المرأة من خلال اتفاقية سيداو فقط بل أتت أيضا من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948م، إذ اهتمت بعض بنوده بالمرأة، وخاصة الفقرة 1\16 التي نصت على

أن: " للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج حق التزوج وتأسيس أسرة دون أي قيد بسبب الجنس أو الدين، ولهما حقوق متساوية عند الزواج وأثناء قيامه وعند انحلاله".

وأما العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فقد نص في المادة (7)على أن: " تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بما لكل شخص من حق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية، تكفل على الخصوص مكافأة توفر لجميع العمال كحد ادنى أجراً متميزاً، على أن يضمن للمرأة حقوق تمتعها بشروط عمل لا تكون أدنى من تلك التي يتمتع بها الرجل، وتقاضيها أجرا يساوي أجر الرجل".

وجاء كذلك في العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، في المادة (3): " تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة تساوي الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية، والسياسية المنصوص عليها في هذا العهد ". ونصت المادة (26) من ذات العهد على ان: " الناس جميعا سواء أمام القانون، ويتمتعون دون تمييز بحق متساو في التمتع بحمايته. وفي هذا الصدد يجب أن يحظر القانون أي تمييز، وأن يكفل لجميع الأشخاص على السواء حماية فعالة من التمييز في الأصل القومي، أو الاجتماعي، أو النسب أو غير ذلك من الاسباب " (مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، ص ص 13-14).

وتتفق الباحثة مع ما جاء به الاستاذ محمود محمد طه بكتاب صادر عن(مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان بعنوان حقوق المرأة بين المواثيق الدولية والاسلام السياسي، ص58): " إن المساواة لا يمكن ان تمنح وإنما هي حق يجب أن ينتزع. ولا بد أن تؤهل المرأة نفسها بالفهم، لدعم حقوقها، والتسلح بالفكر للرد على الفقهاء والعمل الى جانب الأخلاق واستقامة السلوك".

مع بداية القرن العشرين اهتمت المرأة بصورتها من وجهة نظر الغرب، وذلك " بالتفاعل الثقافي بين الشرق والغرب " على أساس الاحترام المتبادل والمساواة. وكان للمرأة السورية واللبنانية دور كبير بإبراز الصورة الحقيقية للمرأة الشرقية. ومن هؤلاء النساء الرائدات عفيفة كرم التي كانت تعمل نائبا لرئيس تحرير جريدة الهدى في نيويورك، ثم رئيس تحرير الجريدة (شعبان,ص ص 108- 110).

ومع أن المرأة العربية واكبت مسيرة التقدم والتطور في مختلف المجالات والمستويات، خاصة في القرن العشرين، لكن مشاركتها كانت غير كافية لتصل الى مستوى الاطمئنان. فالمرأة الريفية تواجه معوقات ومشاكل في مجتمع متخلف اقتصاديا وفكريا وتعليميا. حيث كان بعض الآباء يدخلون بناتهم الجامعات ليس من باب تحقيق ذاتها، أو بماذا تطمح، من أجل سرعة زواجها. وبعبارة أخرى، للحصول على فرصة أفضل للزواج وتربية الأولاد، والانكماش على ذاتها داخل مجتمع متخلف. كذلك نجد أن المرأة العربية في نظر الرجل وبعض النخبة من المثقفين والكتاب يمنحونها دور المرأة الجميلة التي تمتلك مواصفات الجمال، مما يقلل من شأنها. والرجل هو صاحب السلطة الذي يقسم الوظائف الذكورية والانثوية. فالمرأة تسعى على الدوام من أجل " تحرير ذاتها. " وفي المجتمع العربي بشكل عام لا يُنظر الى أن " تخلف المرأة هو انعكاس لتخلف الرجل، وأن تحرر المرأة مرتبط جدليا بتحرر الرجل نفسه من أفكاره المتوارثة وامتيازته الاجتماعية غير العادلة " (الخماس , ص ص 144- 145).

ان الاهتمام بالمرأة لم يقتصر على مؤسسات الدولة، بل المجتمع المدني والمنظمات الدولية كذلك، من خلال الاتفاقيات الدولية، وعلى رأسها اتفاقية (سيداو) التي تسعى لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة بالحقوق والواجبات. وأن (التشريعات في الدول العربية) قداختلفت عن السابق، وذلك نتيجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية. ووجدت دراسة قام بها المكتب التنسيقي الأردني لشؤون

مؤتمر بكين عام 1995م أن مختلف الوزرات الاردنية تهتم بالمرأة، وتضعها في اولوياتها. فنجد وزارة التربية والتعليم تقوم بخدمة التعليم للإناث. ووزارات وهيئات التخطيط تضع الخطط التنموية للنهوض بالمرأة. أما وزارة العمل فإنها تسعى للتأكد من تطبيق القوانين والتشريعات التي تضمن سلامة المرأة والعدالة في ظروف عملها. وكذلك وزارة ودوائر التنمية الاجتماعية اهتمت بالبرامج التوعوية والثقافية للمرأة. ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون تطرح برامج الاسرة والمرأة لرفع مستوى الوعي والثقافة في مختلف المجالات للمرأة، وتعريفها بحقوقها داخل المنزل وخارجه . وعملت الحكومة الاردنية على إنشاء مؤسسات التدريب المهني لإعداد النساء وتأهليهن للدخول الى أسواق العمل من خلال الحرف أو المهن. أما اللجان والمجالس الوطنية للسكان فإنها تقوم بالدراسات والأبحاث، ووضع إسترتجيات وطنية للسكان بعامة والمرأة بشكل بخاصة " (مركز دراسات الوحدة العربية,ص ص 410-416).

وتأثرت المرأة الاردنية بشكل غير مباشر بالنضال للحركات النسائية العربية، مثل هدى شعراوي، والنساء الفلسطينات والجزائريات. وبرزت الحركة النسائية في الاردن من خلال النساء اللواتي كن يعملن في المعارضة السياسية التي بدأت 1950م. إذ كان حينها وجود نشاط واضح للاحزاب السياسية. وعندها أصدر الملك الحسين بن طلال قانون الانتخابات عام 1974، وشجع مشاركة المرأة في العمل السياسي من خلال التصويت والترشيح للانتخابات. وفي التسعينيات قويت الحركات النسائية، وأصبحت تشارك بمختلف القضايا التي تشغل الانتباه، خاصة القضية الفلسطينية. وعندما تم انتخاب توجان الفيصل كأول نائب في البرلمان الاردني اعتبر ذلك انجازا وانتصارا للمرأة الاردنية والحركة النسائية، إذ ساعدت الجمعيات والمنظمات النسائية في إبراز أوضاع المرأة وتطويرها(النقشندي,ص ص 223- 226).

وكان من توصيات ندوة بعنوان (المرأة الاردنية والعمل السياسي، نظمها مركز الأردن الجديد بالتعاون مع المركز الثقافي الملكي عام 1993م,ص 136) الاتفاق على عقد ورشة عمل متخصصة " بالاشتقاق والتشريعات اللازمة لرفع وتكريس مساواة المرأة بالحقوق والواجبات، ووضع اقتراحات معدلة للدستور مستمدة من الميثاق الوطني وبنوده الاساسية، ومن الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة التي وقع عليها الاردن".

وبينت السالم أن الإصلاح يجب أن يكون قانونيا ودستوريا ويتلاءم مع الوضع الحالي للمجتمع. وإذا لم يتم التعامل بجدية واخلاص مع مشكلات الانسان الاجتماعية، ويتم ضبطها وفق قواعد أخلاقية وقيم إنسانية وعدالة حقيقية فلن يستطيع احد أن يواجه التغير الاجتماعي. واكدت السالم أن تحرير المرأة هو قضية موجودة في مجتمعنا العربي، وبالإجراءات والقوانين الحكومية فقط، بل " بالديمقراطية الحقيقية التي يجب أن تعم على جميع مؤسسات المجتمع، وتوعية أفراده . وهذا بحاجة الى تعاون المرأة والرجل معا للوصول إلى نقطة التوصل والاتفاق"(ص ص 443- 444).

أما (التقرير الوطني الدوري الخامس لاتفاقية (سيداو)، الصادر عن اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة فقد ركز على الشؤون " المتعلقة بمنح المرأة حقا متساويا لحق الرجل في منح جنسيتها لاطفالها وزوجها غير الاردني "، والمادة (15) " المتعلقة بالقانون المتصل بحركة الأشخاص وحرية اختيار محل سكناهم وإقامتهم " وكذلك المادة (16) " المتعلقة بالحقوق والمسؤوليات نفسه في أثناء الزواج وعند فسخه، والحقوق ذاتها كوالدة بغض النظر عن حالتها الزوجية والحقوق الشخصية للزوج والزوجه " وتم نشر كل ذلك بالجريدة الرسمية بتاريخ 1-8-2007 م.

وصدر بتاريخ 31-3-2009 قرار عن مجلس الوزراء بالموافقة على سحب التحفظ على المادة 15\4 من الاتفاقية. واضاف القرار إن الحكومة الاردنية تدرس باقي التحفظات على أن لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وعلى صعيد الدول العربية فالمرأة المصرية بتحليل وضعها بالرغم من المساواة بين المرأة والرجل في الدستور والقوانين، فإن " غياب المساواة الجندرية هو المهيمن على الممارسة العملية الى أبعد حد"(أميمة و شكري، ص191).

أما المرأة الجزائرية فقد وقفت بجانب الرجل في حرب التحرير الوطني 1954م -1962م،وكانت تقف بجانب الأزواج والأبناء المقاتلين، حيث عانت مرارة عاطفتها وحزنها على زوجها وأخيها وأبنائها. كما شاركت في الحرب، وكان عدد المناضلات (10949) اي بنسبة 3,25% من إجمالي المناضلين. كما عانت المرأة الجزائرية القمع والعنف من خلال المسح للارياف والمدن. وكان تعذيبهن يتم باجهزة كهربائية. ومع ذلك لم ينصف المرأة الدستور الجزائري، لانه يستخدم تعبير (للمواطن) أو (المواطنين). ولم يتجه الى تعبير (مواطنه) باستثناء المادة(74) التي تستعمل تعبير (شخص)، والمادة (81) التي تتعلق بالمرأة (هيلن فان فيلد واخرون، ص ص125 - 140).

وقد شاركت المرأة العراقية في كل مراحل التعليم، وأصبحت الوزيرة والدكتورة والمعلمة. ومارست العمل خارج البيت في الوظائف الحكومية والخاصة بجانب الرجل. ومارست السياسة وطالبت بحقوقها وكان لها دور مؤثر ضد الاستعمار في ثورة 1920. كما شاركت في الحركة الفكرية. وكتبت في الصحف والمجلات وأصبحت إعلامية وأديبة. وشاركت في الخدمة الاجتماعية، وأسست الجمعيات النسوية حيث اصبح للمرأة العراقية مكانة اجتماعية في المجتمع العراقي والعالمي والعربي (الدنبدي، ص ص 223-230).

المرأة الاردنية:

شاركت المرأة الاردنية في مختلف المجالات سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو ثقافية على اساس الاعراف والقوانين المعمول بها في الاردن، والملكة رانيا العبدالله تعتبر نموذجاً للمرأة الاردنية المستقلة. ومع كل ذلك مازالت النظرة الذكورية سيد الموقف(http://ar.wikipedia.org/wiki/)

وفي عام 2014 م كشف مجلة فوربس عن أقوى 200 امرأة على مستوى الدول العربية فكانت النتيجة ان 16 امرأة اردنية كان لهن دور في مختلف المجالات (رنا شاور، جريدة الرأي،17-9-2014).

واما المعيقات التي تواجه المرأة الأردنية حسب(موقع مركز عمان لدراسات وحقوق الانسان) القوانين والتشريعات السياسية والاجتماعية والحقوق المدنية والاقتصادية تحد من مشاركة المرأة الاردنية في صنع القرار." حقوق الانسان اليوم هي كل لا يتجزأ، فهي تكامل بين حقوق سياسية ومدنية واجتماعية وثقافية واقتصادية، تسعى لها المرأة كما الرجل. فالمرأة اليوم، ستكون حاضرة، دائما، في السياسة وفي التنمية، في الاستراتيجيات والموازنات وتخترق الحواجز الفولاذية، وتفتح أبوابا ونوافذ جديدة، تحررها من الذاتية الضيقة والتبعية الفكرية والعاطفية للرجل في الحق والباطل" (http://www.achrs.org).

ومن متابعة الباحثة لاهم التعديلات على اتفاقية سيداو من قبل الحكومة الاردنية انه تم رفع التحفظ عن المادة(15) (الرأي،2-5-2009).

والتي تنص :

1-تعترف الدول الأطراف للمرأة بالمساواة مع الرجل أمام القانون.

2–تمنح الدول الأطراف المرأة، في الشئون المدنية، أهلية قانونية مماثلة لأهلية الرجل، وتساوى بينها وبينه في فرص ممارسة تلك الأهلية. وتكفل للمرأة، بوجه خاص، حقوقا مساوية لحقوق الرجل في إبرام العقود وإدارة الممتلكات، وتعاملهما على قدم المساواة في جميع مراحل الإجراءات القضائية.

3– تتفق الدول الأطراف على اعتبار جميع العقود وسائر أنواع الصكوك الخاصة التي يكون لها أثر قانوني يستهدف الحد من الأهلية القانونية للمرأة باطلة ولاغية.

4–تمنح الدول الأطراف الرجل والمرأة نفس الحقوق فيما يتعلق بالتشريع المتصل بحركة الأشخاص وحرية اختيار محل سكناهم وإقامتهم.

وبتاريخ 12-11-2014 نشر بجريدة الرأي بناء على قرار مجلس الوزراء بمنح ابناء الاردنيات المتزوجات من غير اردني ميزت بأن يتم معاملة ابنائهن معاملة الاردنيين في مجالات التعليم والصحة والعمل والتملك والاستثمار والحصول على رخصة القيادة الخصوصة.

حيث كانت المرأة الاردنية ومنظمات المجتمع المدني تطالب برفع التحفظ عن المادة(9) والتي تنص :

1– تمنح الدول الأطراف المرأة حقوقا مساوية لحقوق الرجل في اكتساب جنسيتها أو تغييرها أو الاحتفاظ بها. وتضمن بوجه خاص ألا يترتب على الزواج من أجنبي، أو على تغيير الزوج لجنسيته أثناء الزواج، أن تتغير تلقائيا جنسية الزوجة، أو أن تصبح بلا جنسية، أو أن تفرض عليها جنسية الزوج.

2– تمنح الدول الأطراف المرأة حقا مساويا لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالهما.

وتختم الباحثة بالاستعانة بندوة فكرية نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان (المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية , ص ص486-487) التي شددت على أنه " يجب تحويل المرأة من "شئ" الى " إنسان" بأن تكون لها حقوق الذات الإنسانية، إذا تم اعتبارها " انسان" وليس " شيئا ذلك يعني أن عليها اكتساب الحقوق الأساسية للإنسان وهي: الحرية والمساواة."

ثالثاَ: الصحافة الاردنية

بحسب الموسى، تطورت الصحافة الاردنية منذ نشأتها بمراحل اربعه(الموسى، ص ص 81-182، 1998م) هي:

المرحلة الأولى: مرحلة عهد الإمارة 1921 م-1946م:

بدأت الصحافة في الاردن صحافة شبه رسمية بصدور اول صحيفة مطبوعة تحت مسمى **الشرق العربي** عام 1923م، كان عام 1927م بدء انطلاق الصحافة على يد القطاع الخاص، فصدرت اربع صحف اسبوعية هي: **جزيرة العرب، والشريعة، وصدى العرب، والاردن**. لكن لم تستمر الا صحيفة **الاردن** حتى عام 1982م. ولكون الامارة كانت ترضخ تحت الانتداب البريطاني، عملت الحكومة على تشريع قوانين للنشر مستوحاه من القانون العثماني الصادر عام 1909م الذي يمنح الدولة الرقابة على المطبوعات؛ وكان من نتائج هذا القانون، توقف وايقاف بعض الصحف عن الصدور وايداع اصحابها في السجون احيانا. وكان هنالك اردونيون ينشرون مقالتهم في صحف داخل الاردن وخارجه، وكانت المعارضة تحتج على الدوام لايقاف الصحف في العشرينيات، وكانت المعارضه تنشر افكارها ومواقفها في الصحف التي تصدر في فلسطين. وفي عام 1933م صدرت اول جريدة اسبوعية معارضة في الاردن تحت اسم **الميثاق**، لكنها توقفت لأسباب سياسة. وفي اواخر الثلاثنيات صدرت (**الوفاء، الجزيرة**) وفي الاربعينيات صدرت (**مجلة الرائد**). و على الرغم من

الانتداب البريطاني وظلمه، الا ان الصحافة كان لها دور فعال في توعية المواطن بالقضايا الوطنية، وحثهم على مقاومة الاستعمار، والدعوة الى الوحدة العربية، وكانت تدعم وتطلب من المواطنين تقبل الجديد والحداثه، وكذلك كانت تهتم بالمجالين السياسي والاجتماعي.

المرحلة الثانية: صحافة ما بعد الاستقلال 1946م- 1970م:

في هذه المرحلة اصبحت الصحف اليومية اكثر انتشارا من الصحف الاسبوعية، وصدرت جريدة **النسر** وكانت أول جريدة تصدر عن القطاع الخاص عام 1947م والتي في البداية كانت اسبوعية ثم تحولت الى يومية بعد تموز 1948م. كما انتقلت بعض الصحف الفلسطينية الى الاردن بعد النكبة عام 1948م، بالرغم من بقاء القدس مركزاً لصدور صحف، كانت تخضع لقانوني المطبوعات والنشر لعامي 1953م و1955م، وكان المأخذ على هذه الصحف انها لم تغطي اخبار المناطق كافة كما يجب، وكان كل صحيفة لها خصوصيتها المعتمدة على فكرها، وسياستها الخاصة بها، فكانت فترة ما بعد الاستقلال فترة حرية التعبير. ولكن مع كل ذلك واجهت بعض الصحف متاعب اقتصادية، وقلة الانتشار، وعملت على دمج الصحف اليومية الرئيسة (**فلسطين مع المنار والدفاع مع الجهاد)** مما جعل الحكومة تدخل شريكاً مع القطاع الخاص، ثم انسحابها لاحقا من الشراكة. وفي عام 1967م اصدرت قانوناً جديداً للمطبوعات والنشر، وكان قانوناً ديكتاتورياً، لكن تم التوقف عن العمل به بسبب عدم مصادقة مجلس الامة على هذا القانون والعودة الى قانون 1955م. ومع كل الاحداث في تلك الفترة الا ان بعض الصحف استمرت بالتحسن في تغطية الاحداث المحلية، والاهتمام بالاخبار، والاحداث العالمية. وفي تلك الفترة صدرت اول صحيفة باللغة الانجليزية وهي **جروسالم ستار** عام 1966م. كما تم اصدار العديد من الصحف الأدبية. واسهمت الصحف في ارتفاع نسبة التعلم في الاردن، وزيادة عدد القراء، ونتيجة العامل السياسي تدخلت الحكومة في

صحافة القطاع الخاص، بهدف ضبط القدرة المالية والتحريرية، وتوجهاتها على درب واحد مع الحكومة.

المرحلة الثالثة: صحافة المؤسسات الكبيرة 1971م – 1989م:

اهم ما يميز هذه المرحلة صدور صحيفتا **الرأي** (التي سيتم تحليلها في هذه الدراسة)، وكذلك صدور صحيفة **الدستور**، كما ان رأس مال الصحيفة اصبح يزيد على مليون دينار، وكانت تطبق قانون المطبوعات والنشر لعام 1973م، وانتشرت الصحف اليومية بشكل كبير مما يعني زيادة القراء، و الاعلانات، و اصبحت توزع خارج الاردن ايضا، واعتمدت على الصف الضوئي والأوفست في الطباعة، وتم اشراك الصحف المحلية مع وكالات الانباء العربية والغربية، وتم تعيين مراسلين داخل الاردن وخارجه، لتغطية الاحداث والاقتراب من هموم المواطن وقضاياه. وفي هذه الفترة برزت على الساحة الاعلامية الصحف الاسبوعية، التي حازت على اهتمام المواطن واعجابه. وصدرت عن جريدة **الرأي** صحيفة يومية باللغة الانجليزية هي **الجوردان تايمز**، وكانت **الرأي** جريدة شبه رسمية حينها ثم بيعت للقطاع الخاص، فكانت نشرات الاخبار منحازه للسلطة، وبينما **الرأي والدستور** كانا مثالاً للصحافة ونجاحها، وعادت الحكومة لتحويل **الرأي والدستور** من القطاع الخاص الى مؤسستين عامتين.

المرحلة الرابعة: الصحافة في ظل الديمقراطية: صحافة تعددية متنوعة:

بعد الانتخابات النيابية عام 1989م، بدأت مرحلة جديدة في الحياة السياسية، وعزز مرحلة الديمقراطية صدور قانون المطبوعات والنشر الخامس عام 1993م، ومن هنا بدأت مرحلة التعددية وحرية التعبير، وكانت النتيجه صدور العديد من الصحف اليومية كصحيفة(**الغد** التي هي من عينات الدراسة) والحزبية والاسبوعية(**السبيل** والتي هي احدى عينات الدراسة) التي كانت تصدر

اسبوعياً، واصبحت صحيفة يومية بتاريخ 10-2-2009م. واما **الرأي والدستور** فحققا مزيداً من النجاح والانتشار والكسب المادي. ولكن هنالك بعض المعوقات والمشاكل التي صادفت الصحافة الاردنية كحرب الخليج عام 1991م بالرغم من اتخاذ وسائل الاعلام الاردنية موقفا قوميا من الازمة الا انه تم اتهامها انها" أسيرة رغبات الجماهير"، وكانت الصحافة الاسبوعية تعتمد على الاثارة والعاملون في هذه الصحف ليس لهم علاقة بالصحافة، واعترضت نقابة الصحفيين، وتم توقيف هذه الصحف عن الصدور. واستمرت الصحف اليومية تخطو خطى الخطاب الرسمي. ومن ايجابيات هذه المرحلة ان القضاء صار المرجع الاخير للقضاء.

وتعززت هذه المرحلة بقدوم ثورة الاتصال الرقمي مما اوصلنا الى "نظام الاتصال العربي هي شبة الليبرالي"، في هذه المرحلة كان الاعلام الرسمي (الحكومي) يعتمد على الرقابة للصحافة، لان الجمهور لديه اكثر من وسيلة اعلامية للوصول الى الحقيقة. ومما لا شك فيه ان المواطن اصبح قادراً على الانفتاح على الاخر والتعلم منه اسباب التقدم والتحضر، والتعرف الى مختلف الثقافات والمشاركة من خلال وظائف الاتصال الجماهيري كالحوار والجدل. وكذلك اصبح من السهل تشكيل تجمعات هدفها واحد ان كانت معارضة او مؤيده. ولكن مع كل هذا لم تقف الحكومات العربية لايجاد بديل عن الرقابة المعهوده، بل عملت بطريقة غير مباشرة بفتح قنوات اخبارية وقنوات وبرامج ترفيهية على اعلى المستويات، بهدف توصيل الرسالة الرسمية بطريقة غير مباشرة للمستقبل(الموسى، ص ص 95-97، 2014م).

الفصل الثالث

الاطار المنهجي للدراسة

يعرض هذا الفصل لمنهج تحليل المضمون، ووحدة التحليل، وفئات التحليل التي توصلت اليها الباحثة عبر دراسة استكشافية ، و يقدم لمحة عن مجتمع الدراسة والعينة، ومبررات استخدام العينة ،ثم اجراءات الثبات والصدق، ومصطلحات الدراسة (مع تعريف نظري للمصطلح وتعريف اجرائي له)، ويختم الفصل بعرض الدراسات السابقة العربية والاجنبية، والفرق بينها وبين الدراسة الحالية.

أولاً: المنهج المستخدم

تعتمد هذه الدراسة المنهج الوصفي باستخدام اسلوب تحليل المضمون، في محاولة لمعرفة مضامين الصحافة الاردنية بدقة حول مواقفها من اتفاقية (سيداو). ولأن الهدف الرئيس من الدراسات الوصفية هو تصوير ظاهرة معينة وتحليلها، فان تحليل المضمون للصحف الاردنية المطبوعة في ما نشرته عن السيداو سيحقق أهداف الدراسة.

تعرف الدراسات الوصفية بأنها " تستهدف تقرير خصائص ظاهرة معينة، أو موقف ما، تغلب عليه صفة التحديد. وعلى ذلك تقوم الدراسة الوصفية بوصف ما هو كائن، عن طريق جمع البيانات والمعلومات عن الظاهرة وجدولتها وتبويبها، ثم تفسير تلك البيانات واستخلاص التعميمات والاستنتاجات" (اسماعيل,ص 96).

وتحليل المضمون حسب("بيرلسونBerelson" كما ورد في عبد الرحمن,ص220 ،2000م) هو " أسلوب بحث يتضمن الوصف الموضوعي المتسق Systematic, والكمي للمحتوى الظاهر للرسالة الاتصالية."

ويعرف تحليل المضمون أيضاً حسب(كيرلنكر Kerlinger كما جاء في دونيهو، ص 10،1992م) " أنه بالتأكيد وسيلة تحليل، إلا أنه أكثر من ذلك فهو وسيلة ملاحظة، فبدلا من ملاحظة سلوك البشر بشكل مباشر أو الطلب إليهم الخضوع للقياسات، أو إجراء الاستقصاءات عليهم, يتناول الباحث المادة الاتصالية التي أنتجها هؤلاء ويطرح تساؤلاته عليها".

وحدد ويمر و دومنيك خطوات منهج تحليل المضمون بعشر خطوات هي:

" صياغة مشكلة البحث أو فروضه، تحديد مجتمع العينة موضع الاختبار، اختيار عينة ملائمة من مجتمع العينة، اختيار وحدات التحليل وتعريفها، إعداد شرائح (التصنيفات) (Categories) المضمون الذي سيتم تحليله، تأسيس نظام حساب كمي، إجراء دراسة استكشافية لتحقيق الثبات(Reliability)، ترميز المضمون بناء على التعريفات التي وجدت، تحليل البيانات التي تم جمعها، وأخيراً استخلاص الاستنتاجات، والبحث عن مؤشراتها" (ويمر و دومنيك ، ص 210). وعملت الباحثة على تطبيق هذه الخطوات جميعاً.

ثانياً: محددات الدراسة

أولاً: الحدود الزمنية: تم اجراء هذه الدراسة بالفترة الزمنية الممتدة بين عام5-11- 2012 م إلى 30-9-2014 م. وتم اختيار تلك الفترة للاطلاع على مضامين الصحف التي صدرت أعدادها في

تلك الفترة للوقوف على الجدل الدائر حول اتفاقية (السيداو) ومقارنة ذلك بثلاث فترات لنجد اصداء ذلك التصريح عن الاتفاقية وما المواقف التي تطورت عنها.

ثانياً: الحدود المكانية: بالعاصمة الأردنية عمان، حيث تصدر الصحف الاردنية .

ثالثاً: مجتمع الدراسة وعينتها

تم اختيار العينة من صحف تمثل مختلف الاطياف السياسية الأردنية، حيث تمثل كل صحيفة توجهاً سياسياً معينا، تحاول أن تؤثر به على قرائها.

ويتألف مجتمع الدراسة ثمانية صحف أردنية هي: **الدستور، الرأي، العرب اليوم، الغد، الديار، الانباط، السبيل، صدى الشعب**، إضافة الى صحيفة باللغة الانجليزية هي **Jordan Times The** ، ولتمثيل مجتمع الدراسة اختارت الباحثة ثلاث صحف يومية وهي: صحيفة الرأي وتمثل القطاع العام وتأسست عام 1971م، ورئيس تحريرها الحالي سمير الحياري، وصحيفة **الغد** ممثلة للقطاع الخاص وتأسست عام 2004 ورئيس التحرير حاليا جمانة غنيمات، وصحيفة **السبيل** ممثلة لحزب (جبهة العمل الاسلامي) و تأسست عام 1993م ورئيس تحريرها الحالي عاطف الجولاني.

وتشمل عينة الدراسة ، تحليل الصحف الصادرة عقب 5-11-2012 حيث اعلنت الحكومة الأردنية أنها ستراجع التحفظات التي أبداتها على اتفاقية (سيداو)، مثيرة بذلك نقاشاً واسعاً حول الاتفاقية. وقد تم حصر عينة الدراسة لمدة شهرين عقب التصريح وللمقارنه سيتم تحليل نفس الفترة في السنة اللاحقة وشهرين اخرين من عام 2014م .

صحف العينة

صحيفة **الرأي**

صدرت صحيفة الرأي شبة الرسمية عن المؤسسة الصحفية الاردنية، بعد مرحلة عدم استقرار أعقبت حرب 1967م لتواجه حملات الدعاية الاعلامية ضد الاردن من بعض الحكومات العربية، وظهر العدد الأول بتاريخ 2-6-1971م وكان مديرها أمين ابو الشعر. واصبحت لسان حال الحزب الوطني ، الرسمي. وتقرر بيعها للقطاع الخاص عام 1974م بعد خسارات مالية، معتمده في دخلها على الاعلانات والمبيعات، وفي عام 1986م تحولت الى شركة عامة مساهمة(الموسى، ص ص 147-148، 1998م).

وبتاريخ 12-5- 1972م عين ملحم التل مديرا للراي ، وفي 1-2-1973 م اصبح رئيس التحرير سليمان عرار، ثم تعاقب العديد من الشخصيات الاردنية على رئاسة التحرير وادارتها، ورئيس تحريرها الحالي هو سمير الحياري، والمؤسسة الصحفية الاردنية يصدر عنها صحيفة الجوردن تايمز منذ عام 1975 وبذات العام تأسست المطابع التجارية، كما صدرت عنها مجلة حاتم للاطفال عام 1998 ، وانشأت المؤسسة مركز الدراسات المعلومات عام 1999 م (الشلبي, ص 8).

صحيفة **السبيل**

صدر العدد الاول من صحيفة السبيل الاسبوعية بتاريخ 13-10-1993م، وكانت من ابرز الصحف الاسبوعية، ولها تأثير وانتشار واسع، واستمرت في الصدور صباح كل ثلاثاء لمدة خمس عشرة سنة دون توقف أو انقطاع، وفي 3-2-2009 م كانت انطلاقة السبيل بصورة جديدة اذ

صدرت يومية واسست لها موقعاً الكترونياً بتاريخ 25-6-2009م، ومن اهدافها: طرح القضايا الوطنية بالتوعية والتحليل لها.

ويرأس ادارتها جميل أبو بكر، ويضم المجلس أيضا حمزة منصور والدكتور نائل زيدان المصالحة والدكتور زهير الزميلي والصحفي ياسر الزعاترة، ويرأس تحريرها عاطف الجولاني منذ العام 1997. و مدير تحريرها فرج شلهوب، وسكرتير تحريرها عبدالله المجالي

.(http://www.assabeel.net/aboutus)

صحيفة **الغد**

الغد من احدث الصحف الاردنية والمستقلة، تأسست في آب 2004م عن الشركة الاردنية للصحافة والنشر برأسمال قدرة اربعة ملايين دينار، وهي صحيفة لها انتشار في الاردن، وتولى رئاسة تحريرها جورج حواتمة ثم موسى برهومة ومصطفى صالح وصالح ابو حجلة، وحاليا جمانة غنيمات. ومنذ تاريخ صدورها حققت الغد عدة انجازات بنموها وتطورها، ولديها عدد كبير من المشتركيين في المملكة ومن القراء، ولها موقع الكتروني، وتغطي صحيفة الغد مختلف المجالات التى تهم القراء، ومختلف القطاعات وتفتح باب الحوار والمناقشات وطرح الارآء حول مختلف القضايا و تواكب التطور التكنولوجي لخدمة العملاء (http://www.alghad.com/about-us.php).

رابعاً: أداة الدراسة

تم تصميم استمارة لتحليل مضمون الدراسة، وذلك بعد اجراء دراسة استكشافية، وتم ذلك بالاطلاع على ما يقارب 10% من المادة التي تم تحليلها. وتوصلت الباحثة الى فئات تحقق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، وهي: فئة الاشكال الصحفية، وفئة انواع المضامين، وفئة الاجناس

الصحفية، وفئة الاستمالات، وفئة اتجاه الاستمالات، و مصادر التغطية، والنوع(الجندر)، وموقع النشر (انظر الاستمارة الملحق 2).

وحدة التحليل

تعرّف وحدة التحليل بأنها : " الشيء الذي نقوم حقيقة باحتسابه، وهي أصغر عنصر في تحليل المضمون، وأكثرها أهمية، وفي المضمون المكتوب قد تكون وحدة التحليل، هي الكلمة المفردة او الرمز أو الموضوع (ثيمة) Theme, وهي تأكيد موضوع واحد، أو كل من المقال أو القصة "(ويمر ودومنيك، ص 115).

ويشير مصدر الى أن التحليل" قد يعبر عن نتائج أغلب دراسات تحليل المضمون بالتكرار النسبي لظهور بعض الوحدات مثل العمود / الفقرة، المفردة، الكلمة (المفتاح) ويعتمد تفضيل احدى هذه الوحدات على غيرها لتمثيل نتائج البحوث على الغرض من الدراسة، ونوع المضمون المطلوب تحليله" (دونهيو،ص 38).

لذلك سنعمل في هذه الدراسة الحالية على تحليل الفقرة ،لانها تفي بمتطلبات الدراسة، بحيث تسمح بتحليل معمق اكثر لكشف جوانب النقاشات التي دارت على صفحات الجرائد الثلاثة.

فئات التحليل

يعرّف نظام فئات التحليل بانه: " النظام المستخدم لتصنيف محتوى وسائل الاعلام " (بدر، ص46).

ولفئات التحليل شروط لا بد من تلبيتها لتحقق الصدق المنهجي، وهي:

" اولاً: تحقيق استقلاب الفئات،وهذا يعني ألا تقبل المادة التي تم تصنيفها في اطار فئة معينة اخرى. ثانيا: أن يكون نظام الفئات شاملاً ثالثاً: كفاية او ملاءمة نظام الفئات لأهداف الدراسة، وان تكون

الفئات قابلة للتطبيق وتضيف شيئا عن العملية الاعلامية، ومرونة هذا النظام وقابليته للعمل مع ما تستجد من مواد أو معان خلال مرحلة تحليل الوثائق" (عبدالحميد ،ص ص 22-23 ، 2004م).

وفي هذه الدراسة تم إعداد كشاف تحليل مضمون بناء على الدراسة الاستكشافية (الاولية) على (10%) من مواد الصحف اليومية **الرأي، الغد، السبيل**. وقد تم تحديد فئات التحليل التالية: الرئيسة والفرعية، على النحو التالي:

1- **فئة الاشكال الصحفية:** ويقصد بها الأشكال، أو الفنون الصحفية التي غطيت من خلالها مضامين اتفاقية (سيداو)، وتنشر الصحف عادةً المضامين الثلاثة التالية: الأخبار, التي تمثل الحقائق، والتحليلات، التي تقدم رأياً نابعاً من تلك الحقائق، والاعلانات ويطلق على ما يصدر عبر وسائل الاعلام " الثقافة الجماهيرية"(الموسى , 2014,ص ص 127-128). وقد تم تعريف الأشكال الصحفية كما يلي:

1- الأخبار: ويعرف الخبر بأنه" تقرير آني عن أي شيء شائق للإنسانية"، وهو " صنف دقيق غير متحيز حول واقعة جديدة تهم القراء" (خضر، ص 192).

ويعرف الخبر إجرائياً في هذه الدراسة بأنه المادة الإخبارية المتعلقة باتفاقية (سيدوا) التي نشرتها الصحف الاردنية اليومية خلال فترة الدراسة من حقائق واقعة، أو وصف لحدث ما غطته هذه الصحف.

2- التحليل الإخباري: وهو" كل شيء يلقي ضوءا على الخبر" (الموسى، 2003م، ص199).

ويعرّف التحليل الإخباري إجرائيًا : بأنه ما تضمنته عينة الدراسة من صحف يومية اردنية خلال فترة الدراسة من كل الاشكال الصحفية التي توضح وتفسر الأخبار ، كالتحقيق الصحفي،والمقال، والعمود.

3-الإعلان: ويعرف الإعلان بأنه: "نشاط اتصالي يهدف إلى الإعلام عن سلعة أو فكرة أو خدمة والترويج لها عبر وسائل الاتصال بالجماهير،و مصدرها معروف ومدفوعة الأجر" (الموسى، ص239، 2012).

وفي هذه الدراسة يعرف الإعلان إجرائيًا : بأنه ما تضمنته الصحف اليومية الاردنية عينة الدراسة من اعلانات ذات علاقة باتفاقية (سيداو)، وقضايا المرأة .

2- فئة الاجناس الصحفية للتحليلات الأخبارية: وتتألف من الأنماط الصحفية التالية:

1- التحقيق الصحفي: هو " فن الشرح والتفسير والبحث عن الاسباب، والعوامل الاجتماعية أو الاقتصادية، أو السياسية أو الفكرية التي تكمن وراء الخبر أو القصة، أو المشكلة، أو الفكرة الظاهرة التي يدور حولها التحقيق"(ابراهيم، ص102).

ويعرف التحقيق الصحفي اجرائياً بانه: التمحص بالمعطيات والبراهين عن السبب والمسبب التي يختفي وراءها الهدف من النشر، او تداول موضوع او قضية ما في مجال ما.

2- المقال: ويعرف المقال بأنه" قطعة من النثر يتحدث بها الكاتب بنفسه ويحكي بها تجربه مارسها، أو حادثة وقعت له، أو خاطرة له في موضوع من الموضوعات (حداد، ص 218).

ويعرف المقال اجرائيا: بأنه رأي يكتبه صحفي في موضوع ما، و ينشر في الصحافه، وتفهمه غالبية الناس، ويعطي الكاتب رأيه الخاص في موضوع المقال.

3- العمود: العمود الصحفي (أعمدة) "مساحة محدودة من الصحيفة يكتب فيها صحافي معروف بانتظام، وتحت عنوان ثابت موضوعا يعبر من خلاله عن أفكاره، و خواطره بعيدا عن سياسة الجريدة "(http://www.ijschool.net/news.php).

ويعرف اجرائيا في هذه الدراسة بانه عمود لكاتب له جمهوره من القراء وله تاثير عليهم بتغيير اتجاهاتهم او ترسيخها على اساس انه كاتب مرموق وله خبرة، ويتمتع بثقافة عالية، يوثر من خلالها على القارئ.

3- فئة انواع المضامين: وتتالف من الفئات الفرعية التالية:

1-موضوعات اجتماعية: وتعرف بأنها المضامين الصحفية التي غطتها الصحف اليومية الاردنية لواقع المرأة الاجتماعي من حقوق ومطالب (كالمساواة مع الرجل، وحقها في التعليم والعمل)، وغيرها من المواضيع الاجتماعية الاخرى، والتي تتوافق مع العادات والتقاليد الاجتماعية، التي تتعارض مع مجتمعنا.

2- موضوعات قانونية: وتعرف بأنها المضامين الصحفية التي غطتها الصحف اليومية الاردنية والمتعلقة بالجانب القانوني للمرأة، كالقضايا الحقوقية والجزائية المنظورة في المحاكم الأردنية، والتي نصت عليها اتفاقية (سيداو) ، كقضايا الزواج والطلاق، والخلع، والاساءة للمرأة والنصوص القانونية التي تؤكد حق المرأة بالمساواة.

3- موضوعات سياسية: وتعرف بأنها المضامين الصحفية التي غطتها الصحف اليومية الاردنية، والمتعلقة بالجانب السياسي، كمشاركة المرأة السياسية في الانتخابات البلدية والنيابية وغيرها من

مشاركاتها في التمثيل السياسي، والعمل في مختلف مجالات الحياة، والتدخلات الخارجية بمجال حقوق المرأة.

4- موضوعات دينية: وتعرف بأنها المضامين الصحفية التي غطتها الصحف اليومية الاردنية والمتعلقة بالجانب الديني المتعلق بالمرأة، كنظرة الاديان وموافقتها ومخالفتها لما نصت عليه اتفاقية (سيداو).

5- موضوعات ثقافية: وتعرف بأنها النشاطات التي عقدت حول اتفاقية سيداو للتعريف بالاتفاقية، أو الحث على رفضها وتمت تغطيتها من قبل الصحف اليومية الاردنية كالندوات والمؤتمرات، واللقاءات وقرارات لجنة سيداو وغيرها من القرارات الناتجة عن مختلف منظمات المجتمع المدني، ومظاهرات مؤيدة ورافضة، وتصريحات الناشطات والدراسات.

4- فئة الاستمالة:

الاستمالة: وتعرف الاستمالة بأنها المضمون الذي" نهدف من ورائه جعل المتلقي يقبل الآراء التي نقدمها له، أو يعدل معتقداته أو اتجاهاته" (رشتي،ص 462).وهناك ثلاثة انواع من الاستمالات:

1- الاستمالة العاطفية: وهي التي تخاطب العاطفة وعرفتها رشتي على النحو التالي "فاعلية الاستمالة العاطفية تتوقف الى حد كبير على اقناع الأفراد بالتفكير بشكل منطقي في بعض الامور التي تثار".

2- الاستمالة المنطقية: وهي التي تخاطب العقل وعرفتها رشتي بأنها " تعتمد الى حد ما على استمالة دوافع الفرد، ودراسة الاختلافات الفردية التي تحدد أي أفراد من الجمهور يتأثرون اكثر بأنواع الاستمالات المختلفة، التي سيكون لها فائده اكبر".

3- الاستمالة التخويفية: وهي التي تثير خوف المتلقي وقلقة، وعرفتها رشتي " يجب أن يكون لها معنى عند المتلقي والا فانه لن يستجيب اليها، فالاسهاب في شرح الاخطار المحتملة سوف يلفت أنظار المتلقين اليها"(رشتي،ص ص 462- 467).

5- فئة الاتجاه: يعرف الاتجاه علميا بانه " حالة استعداد عقلي قد لا يكون محايداً، ولها تأثير ديناميكى أو توجيهي على استجابة الفرد للامور والظروف المتصلة بهذه الحالة"(رشتي، ص 626).

ويعرف الاتجاه اجرائيا في هذه الدراسة بأنه الفئة التي تقدر فيما اذا كانت الاستمالة المطروحة مؤيدة (ايجابية) لسيداو أو رافضة (سالبة) لسيداو (اي رافضة لسيداو او بعض من بنودها)، او تقدم طرحاً حقائقياً (محايداً) للاتفاقية.

6-مصادر التغطية : وهي الجهة التي تناولت، أو تحدثت عن اتفاقية (سيداو)، وتألفت من الفئات الفرعية التالية.

1-وكالة الانباء الاردنية (بترا).

2-وكالات أنباء غربية وعربية مثل : رويترز، فرانس برس،وكالة الأنباء الألمانية،وكالة الانباء السعودية، الوكالة الوطنية للإعلام بلبنان،وكالة المغرب العربي للأنباء.

3-كاتب صحفي وهو: الذي يكتب الخبر، أو المقال، أو التحليل الاخباري، ويعرف باسمه.

4-غير محدد حيث لا يتوفر مصدر محدد للمضمون.

5- أخرى

7- النوع: ما نوع كاتب المادة الصحفية أنثى ام ذكر.

1_ انثى : التي عملت على نشر المادة الصحفية التي تتحدث عن (سيداو) ان كان من خلال الاشكال الصحفية أو الاجناس الصحفية بصحف العينة.

2- ذكر: الذي عمل على نشر المادة الصحفية التي تتحدث عن (سيداو) ان كان من خلال الاشكال الصحفية أو الاجناس الصحفية بصحف العينة.

8- موقع النشر: الصفحة الاولى، صفحات الوسط، الصفحة الاخيرة.

خامساً: إجراءات الثبات والصدق:

يقصد بالثبات: " الوصول الى ذات النتائج بتكرار تطبيق المقياس على ذات الأفراد في ذات المواقف أو الظروف. وبالتالي فإن كل الإجراءات يجب أن تتسم بالدقة والاتساق، والثبات، للوصول إلى ثبات النتائج"(عبد الحميد،2004م،ص 419). ولتحقيق المستوى المطلوب، يجب اتباع عدة خطوات أوصى به، روجر ودومنيك(ص210) وتتمثل بتعريف وحدة الشريحة أو (الفئه) بأقصى تفصيل، بهدف فهم المرمزين الإجراء بالكامل، وتدريبهم لاداة الترميز ونظام التصنيف، بالاضافة لاجراء دراسة استكشافية باختيار عينة ثانوية من عينة الدراسة، ووضع مرمزين محايدين يقومون بالتصنيف.

ولذلك قامت الباحثة بتطبيق معادلة " هولستي(Holsti)" للوصول الى نسبة الثبات وهذه المعادلة هي:

$$\text{الثبات (Reliability)} = \frac{2m}{N1+N2}$$

حيث ترمز M في المعادلة الى عدد قرارات المرمزين، واما N1+N2 فيعبران عن المجموع الكلي لقرارات الترميز من المرمزين(ويمر ودومنيك, ص 227)، و (الوفائي ، ص 156).

وفي الدراسة الحالية تم تدريب مرمزين عملا بشكل منفرد، ودون اي تحيز بتحليل ما نسبته (10%) من عينة الدراسة، مع تزويدهم بالصورة النهائية للاستمارة، حيث بلغ عدد الصحف المستخدمة في التحليل (45) عددا بواقع 8 اعداد **للرأي**، و 16 **للغد** و 21 **للسبيل** علما ان العدد الواحد من الصحيفة بذات التاريخ احتوى اكثر من مادة عن اتفاقية سيداو. نجم عنها (51)استمارة بحثية.

وتبين أن: عدد القرارات التي اتفق عليها المرمزان:

$$\frac{539X2}{572+572} = \frac{1.078}{1.144} = \%94.2$$

ان درجة الثبات بلغت (94.2%) وهي درجة مرتفعة بينت ان اداة القياس المستخدمة قابلة للتطبيق. وبناء على جيلرت (Gellert) (كما ورد في المفتي ص 115) فانه اذا كانت نسبة الاتفاق اقل من 70% تعد منخفضة، واما إذا كانت 85% فاكثر فان ثبات التحليل يكون مرتفعا. لذلك تم اعتماد الأداة في هذه الدراسة.*وتم تحليل ما مجموعه (572) فقرة للصحف الثلاثة.

المعالجة الإحصائية للبيانات:

تم اعتماد النسبة المئوية مقياساً لتكرارات فئات الموضوعات التي تم تناولها في فترة الدراسة، كما تم إجراء تحليلات ثنائية لبعض المتغيرات.

*قام بعملية التدقيق كل من مسؤول العلاقات العامة في الجامعة الاسلامية فرحان عليمات والصحفي بوكالة بترا زياد الشخانبة. فلهما الشكر الجزيل.

سادساً: مصطلحات الدراسة:

1-التغطية: " عملية الحصول على البيانات، والتفاصيل الخاصة بحدث معين، والإحاطة بأسبابه ومكان وقوعه وأسماء المشتركين فيه، وكيف وقع؟ ومتى وقع؟ وغير ذلك من المعلومات التي تجعل الحدث مالكا للمقومات، والعناصر التي تجعلة صالحاً للنشر"(عزت, ص,175).

وتعرف التغطية الاعلامية إجرائيا في هذه الدراسة، بأنها تغطية كل ما نشر حول(سيداو) في الصحف الاردنية :**الرأي، والغد، والسبيل** في فترة الدراسة من حيث الاخبار والتحليلات مما ساعد في الكشف عن والاراء واختلاف رؤية كل صحيفة.

2- اتفاقية (السيداو) : وتعني القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. (http://www.un.org). (انظر ملحق رقم 1).

3- الاتجاه هو " يشير الاتجاه الى حالة استعداد عقلي قد لا يكون محايداً، ، لها تأثير ديناميكي أو توجيهي على استجابة الفرد للامور والظروف المتصلة بهذه الحالة"(رشتي، ص 626).

وفي هذه الدراسة يعرف الاتجاه إجرائيًا: بأنه المضمون الذي نشرته الصحيفة الاردنية على مدار الدراسة وتم اتخاذ موقف مؤيد ، او معارض، او محايد، للاستمالات المطروحة.

4- الصحف هي: " الوسائل المطبوعة Printed Media التى تعرف بأنها عبارة عن مساحات من الورق المطبوع، بطريقة آلية, لنقل الرسائل الاتصالية من القائم بالاتصال الى أعداد كبيرة من الأفراد"(عبد الحميد, 44).

واجرائياً عُرفت بأنها هي الجرائد اليومية الممثلة في العينة **الرأي والغد والسبيل**، والتي تنشر الاخبار والتحليلات والتحقيقات والمقالات، لتتم قراءتها من الناس. وتتوزع بين عامة وخاصة،و قد تكون موالية، او معارضة،او محايدة.

الاستمالة: " حينما نقدم مضموناً نهدف من ورائه الى جعل المتلقي يقبل الآراء التي نقدمها أو يعدل معتقداته أو اتجاهاته" (رشتي، ص 462).

واجرائياً عرفت بأنها تحفيز المتلقي للرسالة او القضية المنشورة من قبل الصحيفة بتقبل سياستها في نشر المواضيع من خلال التركيز على نقاط تحفز المتلقي القبول بها راضيا وعن قناعة معتمدا بذلك على ثقافته المجتمع الذي ينتمي اليه، او رافضا لهذه الرسالة ولكنه مجبور عليها من خلال الاعتقاد الديني او راغبا بسياسة الجريدة وما تنشره معتمدا على تعاطفة مع القضية المطروحة.

المعالجة الإحصائية للبيانات:

لتحقيق اهداف الدراسة والاجابة عن اسئلتها، تمت الاستعانة ببرنامج SPSS بهدف تحليل البيانات الاحصائية ووضعها بجدول. التكرارات والنسب المئوية.وتم استخدام التكرارات كما تم استخدام اختبار مربع كاي (Chi Squire).

سابعاً: الدراسات السابقة:

الدراسات العربية المنشورة :

1- دراسة الموسى،(2004 م)، بعنوان: "واقع الأنشطة الاتصالية الموجهة للمرأة في الأردن"

هدفت الدراسة التعرف الى الأنشطة الاتصالية للمرأة الأردنية. وكانت دراسة وصفية تختص بالأنشطة الاتصالية للمرأة في المجتمع الأردني. و تم التوثيق من خلال ملء 113 استمارة، بينت النشاطات الاتصالية للمرأة على مدى عامين. وخلصت الدراسة حول " أهداف النشاط الاتصالي الموجه للمرأة "، إلى التأكيد بنسبة (38.8%) (الثلث الأول): على تقديم التوعية والتعليم. بينما الثلث الثاني : وجوب تمكين المرأة عبر معرفة حقوقها والمكتسبات التي يجب الحصول عليها. كما تنص على ذلك اتفاقية (سيداو)، في مساعدتها للحصول على المساواة مع الرجل، واعتبارها شريكة له، بادماجها في مختلف المجالات، وتغيير الاتجاهات السائدة لديها. وأوصت الدراسة بتكثيف العمل على برامج، ودورات اتصالية لتدريب المرأة للدفاع عن قضاياها.

2- دراسة زلزل و أبو دية، (2011 م)، بعنوان: "اتفاقية سيداو من النظري الى التطبيقي": في هذه الدراسة تمت المقارنة بين تطبيق اتفاقية (سيداو) بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية. وهدفت الدراسة في جانبها اللبناني لرصد تطبيق (سيداو) امام المحاكم الجزائية في لبنان (بيروت العاصمة), حيث كانت عينة الدراسة مجموعة أحكام صدرت من قبل محكمة الاستئناف الجزائية ومحكمة الجنايات عام 2009م. وكان مجموعها سبعين حكما كانت النساء طرفاً فيها: اربعون حكما من خلال محكمة الاستئناف، وثلاثون حكما في محكمة الجنايات. وبينت نتائج الدراسة عدم ذكر اتفاقية سيداو في هذه الاحكام، وأن التمييز مستمر، وما زال القانون يشجع عليه، أو لا يحاسب من يمارسه, علما أن الدولة اللبنانية انضمت الى الاتفاقية عام 1997م. وتم التحفظ على ثلاث مواد

؛(البند2 من المادة 9) التي تتعلق بالمساواة في الجنسية, والمادة (16) التي تتعلق بالاحوال الشخصية، والمادة (29) التي تتعلق بالتحكيم. وأوصت الدراسة بوجوب التعامل مع القانون على أنه ليس قدراً.

وبالنسبة(لسيداو) أمام القضاء الأردني: فالدراسة هدفت تحليل قضايا قتل النساء والفتيات، التي تم النظر فيها لدى محكمة الجنايات الكبرى عام 2009 م والبالغ عددها 17 قضية, منها 16 قضية تخص الشروع بالقتل "بدافع الشرف". وكانت عينة الدراسة عن أنواع المحاكم في النظام القضائي الاردني واختصاصاتها, خاصة محكمة الجنايات الكبرى التي تتعامل مع قضايا القتل بشكل عام. وأيضا عملت الدراسة على تحليل الجرائم التي ارتكبت بحق النساء والفتيات "بدافع الشرف ", و تحليل مدى توافق النظام القضائي في الاردن مع اتفاقية (سيداو). وكانت الدولة الأردنية وقعت على الاتفاقية عام 1980 م ،وصادقت عليها 1992 م مع التحفظ على ثلاث مواد. المادة (9 فقرة2) التي تتعلق بالجنسية، والمادة (15) التي تتعلق بالمساواة امام القانون، والمادة (16فقرة 1–اجزاء ج,د, ز) التي تتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة في عقد الزواج وفسخه والعلاقات الزوجية. وتوصلت الدراسة الى المطالبة بتخصيص هيئة واحدة للنظر في قضايا قتل النساء والفتيات، تكون محصورة ب "هيئة رئيس المحكمة". وتوصلت الدراسة الى نتائج إيجابية من حيث عدم الأخذ بعين الاعتبار الأعذار القانونية المخففة، التي تقضي باعطاء أحكام مخففة للجناة الذين يقتلون بناتهم وشقيقاتهم تحت مسمى " الشرف". إضافة الى" حرص القضاة وتوخيهم الحذر والدقة عند الحكم في مثل هذه القضايا". وقالت الدراسة "بعدم كفاية" كل الخطوات التي قامت بها الحكومة الاردنية من تعديل قانون الأحوال المدنية والضمان والاجتماعي التي تنتهك حقوق المرأة والتعديلات التي تم إدخالها بقانون العقوبات لمواءمة التشريعات والاتفاقيات الدولية خاصة (سيداو). وما زال هنالك دور للحكومة

الاردنية ومنظمات المجتمع المدني للعمل على إزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة مع أهمية رفع التحفظات.

الدراسات غير المنشورة:

دراسة الزوبعي،(2008م)، بعنوان" الحماية الدولية والاقليمية لحقوق الانسان في ضوء المتغيرات الدولية"، هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على مسببات التراجع بأهمية الانسانية رغم وجود الكم الهائل من الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الانسان وحمايته, وتم استخدام المنهج الوصفي وتحليله باستقراء الماضي، وتحليل ما وصلت اليه حقوق الانسان. وكان من نتائج هذه الدراسة أن مبدأ عدم انتهاك الحقوق والحريات للافراد، هو مبدأ الزامي للدول باحترام حقوق مواطنيها، ويتطابق ذلك مع منهج الديانات السماوية والقوانين، والاعلانات والدساتير، و بينت الدراسة أن أغلب الاتفاقيات الدولية والاقليمية المهتمة بحقوق الانسان التي تمت المصادقة عليها من قبل الدول لم تنفذ تعهداتها والتزاماتها الدولية.

دراسة المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات،(2009م)، بعنوان: " أثر معرفة أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني لمفهوم النوع الاجتماعي، وعلى استعدادهم لتطبيق اتفاقية سيداو، في قوانين وتشريعات السلطة الوطنية الفلسطينية ": هدفت الدراسة الى معرفة مواقف أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني من مفهوم النوع الاجتماعي، وأثر ذلك على استعدادهم لتطبيق اتفاقية (سيداو)، ضمن قوانين وتشريعات السلطة الوطنية الفلسطينية، والتعرف الى أبرز بنود اتفاقية (سيداو) التي يعارضها أو يتفق معها أعضاء المجلس. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الذي طبق على عينة الدراسة، الذي شمل أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، وعددهم 132 عضواً. و أظهرت النتائج موافقة أعضاء المجلس التشريعي على المادة (2) من اتفاقية (سيداو)، التي تتعلق بحظر الدساتير

والتشريعات الوطنية المخالفة للمساواة، وتجسيد هذا المبدأ في قوانين، وموافقة أعضاء المجلس على المادة (9) (بند 2) التي تتعلق بحق الأم وأولادها بالتمتع بالجنسية. بينما تمت المعارضة من قبل أعضاء حماس في المجلس على عبارة " يحق للمرأة الولاية والقوامة والوصاية على الأطفال مساواة للرجل " واشترطوا اضافة جملة " ضمن تعاليم الشريعة الإسلامية ".

دراسة القطب،(2012 م)، بعنوان:" دور المرأة في صنع القرار في المؤسسات الحكومية الفلسطينية (1995م- 2010م)": هدفت هذه الدراسة إلى استعراض أهم التحديات التي تواجه المرأة في سوق العمل. واستخدمت المنهج الوصفي لوصف البيانات، والمنهج التحليلي لتحليل نتائج الاستبيانة، والمقابلات والمراجع والمصادر. إضافة إلى استخدام المنهج التاريخي والمقارن في الإطار النظري، بالعودة الى دور المرأة بمنظمة التحرير قبل عام 1994. وتم استخدام أدوات الاستبانة والمقابلة. وكانت العينة من نساء يعملن في المؤسسات الحكومية، ذات الطابع السياسي والاجتماعي والثقافي، في الضفة الغربية التي تشكلت مع مجيء السلطة الفلسطينية، باستثناء قطاع غزة. وكانت نتائج الدراسة أن للمرأة الفلسطينية دوراً كبيراً في التنمية المستدامة، فهي تشكل نصف المجتمع، وهي مربية الأجيال القادمة، وهي التي ربت صناع القرار من رجال ونساء وأدت العوامل السياسية الداخلية والخارجية، والعوامل الاجتماعية، والذاتية، والثقافية إلى إبراز نساء قياديات استطعن التغلب على هذه العوامل، وشق طريق النجاح، أمثال نجاة أبوبكر، وماجدة المصري، ودلال سلامة".

4-دراسة هنية، (2012)، بعنوان:" آليات حماية حقوق المرأة في اتفاقية سيداو"، ومن اهداف الدراسة " ابراز التقاطعات والتباينات في حقوق المرأة بين اتفاقية سيداو والتشريعات الفلسطينية ، وتزويد العاملين بمجال حقوق الانسان بدراسة متخصصة عن حقوق المرأة في اتفاقية سيداو والتشريعات الفلسطينية"، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، في التطرق الى مواد الاتفاقية وكيفية

حمايتها والتحفظات عليها، بالعرض والتحليل. ومن نتائج الدراسة " تعد ظاهرة التمييز ضد النساء وعدم الإقرار بحقهن في المساواة والواجبات ظاهرة تاريخية وعالمية، وأيضا جاءت اتفاقية سيداو في إطار توجهات المجتمع الدولي للتمييز الايجابي لصالح المرأة , ووضع حد لما تعانيه من تمييز".

5- دراسة البلوشي،(2012)، بعنوان" اتفاقية الأمم المتحدة الصادرة عام 1979,اتفاقية القضاء على جميع اشكال التميز ضد المرأة(سيداو)"، ومن أهداف الدراسة : كشف محتوى الاتفاقية الدولية (سيداو) كنموذج للاتفاقيات الدولية المهتمه بشؤون المرأة ، وتوضيح مكانة المرأة المسلمة في الاسلام" . وتم استخدام المنهج الوصفي الذي يعرض بنود اتفاقية سيداو وموادها من خلال الوثائق الرسمية الصادرة عن الامم المتحدة، والمنهج التاريخي الذي يتتبع اتفاقية (سيداو)، والمنهج التحليلي بدراسة بنود الاتفاقية، ونقدها نقداً علمياً. ومن نتائج الدراسة أن الإسلام كرم المرأة, وساوى بينها وبين الرجل في كثير من الحقوق والواجبات.

الدراسات الاجنبية:

الدراسات المنشورة:

1- دراسة فريدوم هاوس،(2005)، بعنوان:" حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا,المواطنة والعدالة"، هدفت الدراسة الى استعراض قضية عدم المساواة التي تعانيها المرأة، واستخدم منهج الاستطلاع للدول من خلال استعراض التقارير التفصلية عن وضع حقوق المرأة في 16 دولة وإقليم واحد، وبينت نتائج هذه الدراسة ان هناك فجوة واسعة بين الجنسين في الحقوق والحريات، وعجز جوهري في حقوق المرأة في كل دولة خضعت لهذه الدراسة حيث انعكس العجز في كل مؤسسات المجتمع، والنظام، والعدالة الجنائية، والاقتصاد، والتعليم، والرعاية الصحية، ووسائل الاعلام.

2-دراسة مارك واخرون،(2006)، بعنوان " Women And Globalization Of 180 Countries, (1975-2000)". المرأة والعولمة: " دراسة ل 180 بلد، من عام (1975-2000)

هدفت الدراسة الى التعرف إلى الفجوة بين المرأة والرجل بالاعتماد على النوع والتعرف إلى مختلف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة التي تحد من مساواتها بالآخر، والتعرف إلى المقترحات والعلاقات الدولية لتمكين المرأة من الحصول على حقوقها في ظل العولمة. واعتمدت المنهجية على مسح التسلسل الزمني (Time series) ل 180 دولة، وذلك بتفحص تقنيات العولمة وتأثيرها على حال المرأة، من خلال التجارة العالمية واتفاقية سيداو، والمكاتب البرلمانية، والتي تهدف جميعها الى تحسين أوضاع المرأة. وتوقعت الدراسة، معرفة، استفادة بعض النساء من العولمة و تضرر بعضهن في مختلف المجالات، مبينة أن سيداو قدمت فرصة لتطبيق المساواة، مع مرور الوقت بين الدول، من خلال الاتصال الذي يقود إلى تحسين وضع المرأة. وعملت الدراسة على قياس وسائل الإعلام العابرة للحدود وتأثيرها على الأنشطة المتعدده ،خاصة للمرأة. كما قامت بتحليل العولمة من خلال اختلاف الجنس، واعتمدت على عاملين:

1- العامل الاقتصادي والفرص.

2- الاهتمام بالأفكار والتشاور في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في حياة المرأة. وتم طرح سؤال رئيس في هذه الدراسة عن المعايير والأفكار الموجودة في المجتمع الدولي، التي كان لها تأثير على وضع المرأة في العقود الأخيرة. وتوصلت الدراسة الى ان المجتمع الدولي عزز المؤتمرات والاتفاقيات والاعلانات، لتحسين المعايير والافكار الرامية لتحسين وضع المرأة، كالعناية الصحية والتعليم والدخل والمشاركة السياسية والوضع الاجتماعي، و زيادة عدد منظمات المجتمع المدني المهتمة بالمرأة، وعقد المؤتمرات والندوات التي تهتم بالمرأة باعتبارها انساناً ذا

فاعلية، وان اتفاقية(سيداو) تعمل للحد من التمييز العنصري ضدها. وكان لهذه الاتفاقية تأثير في مختلف الدول التي وقعت عليها مثل باكستان التي ثار فيها جدل واسع عندما وقعت على الاتفاقية. ثم كان لتنشيط الحركة النسائية تأثيرات ونتائج إثر توقيعها على الاتفاقية، مما جعل الحكومة الباكستانية تعمل على إنشاء لجنة وطنية مستقلة للمرأة، الأمر الذي نجم عنه نقلة نوعية للوصول بالمرأة إلى السلطة، حتى ولو بشكل بطئ. وكانت نتائج الدراسة ايجابية بالنسبة للنساء في مختلف الدول. والمقصود بالايجابية هنا ان هذه الدول بدأت تهتم بشؤون المرأة، واحتياجتها والعمل على مساواتها مع الرجل ،ولو تدريجيا. ومثال على ذلك الدولة الباكستانية عندما انشئت لجنة وطنية مستقلة للمرأة.

3- Chika Shinohara, 2007,"Transforming Law And Social Consciousness In Japan: Perspectives On Contemporary Issues In Family And Work".

دراسة شينوهارا، (2007)، بعنوان"تحويل القانون والوعي الاجتماعي في اليابان: وجهات نظر حول قضايا معاصرة في الأسرة والعمل ". هدفت الدراسة الوصول الى أثر قانون تكافؤ فرص العمل عام 1985 على الأسرة والعمل ودعم المرأة في اليابان المعاصر، وقامت الدراسة على تحليل تقارير وسائل الاعلام الوطنية ومقابلات مع عشرين خبيراً، ومن نتائج هذه الدراسة ان القوانين والمواقف الداعمة للمرأة نتجت عن الوعي الاجتماعي والسياسي الذي طالب بالمساواة بين المرأة والرجل في العمل والاسرة ، كما تنص على ذلك اتفاقية سيداو.

4- دراسة تشكيا شينوهار,(2008), بعنوانGlobel Pressure Ressure, Local

Result: THE IMPACT OF CEDAW ON WORKING WOMEN IN JAPAN”.

دراسة شينوهار" أثر سيداو على عمل النساء في اليابان"، وهدفت الدراسة الى تسليط الضوء على أهم القوانين التي تم تعديلها للمساواة بين الرجل والمرأة في مكان العمل. واعتمدت الدراسة التسلسل التاريخي للقوانين منذ صدورها عام 1985حتى 2008، وتحليل المضمون للقانون الوطني والتقارير القانونية الدولية. وبينت نتائج الدراسة أن النساء العاملات أصبح لديهن الإمكانية لمقاضاة أصحاب العمل، في حالة التحرش الجنسي، أو عدم الحصول على الإجازة العائلية. و إتاحة الفرصة للنساء للعمل في بعض الوظائف الإدارية، التي كانت مقصورة على الرجال فقط. و توصلت الدراسة إلى أن الضغوط السياسية ومنظمات حقوق الإنسان من خلال نشاطاتها المحلية والدولية قد ساعدت في حصول المرأة اليابانية على المساواة في العمل.

5-Helen Bowman”Safeguarding Women’s Rights: Investigating the Effectiveness of Theconvention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against women” (CEDAW) 2012.

دراسة بومان،(2012)، بعنوان" حماية حقوق المرأة: التحقيق في فعالية اتفاقية سيداو"، وهدفت الدراسة الى مناقشة الاسباب الكامنة من عدم فاعلية اتفاقية سيداو، وتسليط الضوء على المقترحات التي قدمت ومن شأنها تعزيز الامتثال لاتفاقية سيداو، لتحسين حياة النساء حول العالم, واعتمدت الدراسة على البحث في نقاط الضعف والقوة في اتفاقية سيداو. وكان من نتائج هذه الدراسة أن اتفاقية سيداو بحد ذاتها كانت غير فاعلة الى حد كبير، وذلك بسبب السلبيات والمشاكل مع النظام

العالمي لحقوق الانسان بشكل عام، وانها اتبعت نهجاً عالمياُ لحقوق المرأة سمح للدول بتقديم تحفظات مما أدى الى التراخي في تنفيذ موادها.

- **الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:**

عند استعراض الدراسات السابقة في تغطية الصحف لاتفاقية (سيداو)، اغلب الدراسات العربية عن اتفاقية سيداو اخذت منحى دينياً او قانونياً، ولم تتطرق بشكل مباشر لأهمية الإعلام بعامه او الصحافة بخاصة، لذلك جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على أهمية اتفاقية (سيداو) من خلال الصحف الأردنية (عينة الدراسة)، وعرض وجهات النظر المتعددة عن الاتفاقية عبر التغطية الصحفية الاردنية التي تعكس الى حد بعيد رؤية المجتمع الاردني بمختلف اطيافه.

واما الدراسات الاجنبية قد اهتمت ولو بشكل غير مباشر باتفاقية(سيداو) من خلال وسائل الاعلام المختلفة وتأثيرها على نيل المرأة لحقوقها .

لذلك تتميز الدراسة الحالية بانها تعتمد على تحليل المضمون للصحف اليومية الاردنية المكونة من عينة تمثل التيارات المتعددة : شبه رسمية (**الرأي**) والمستقلة (**الغد**) والحزبية (**السبيل**). كما تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بانها تتناول قضية مجتمعية لها ابعاد محلية وعالمية، يختلف بشأنها المؤيد والمعارض والمتحفظ على آرائه.

وتاتي أهمية هذه الدراسة، أيضا، من كونها من الدراسات التي ركزت على الصحافة المطبوعة عند تناولها اتفاقية سيداو. علما أن أغلب الدراسات السابقة ركزت على الناحيتين القانونية والدينية ، حول اتفاقية(سيداو).

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

في هذا الفصل سيتم تحليل النتائج، وذلك من خلال الإجابة عن كل سؤال من اسئلة البحث، ومناقشته، وعرض الجداول المتعلقة به. ويختم الفصل بتقديم عرض لأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة، وبعض التوصيات.

السؤال الأول: "التعرف إلى الاشكال الصحفية التي عرضتها الصحف اليومية في الاردن حول اتفاقية (سيداو) في فترة الدراسة؟

جدول رقم (1): الاشكال الصحفية.

الرتبة	الاشكال الصحفية	**الصحف** الغد		الرأي		السبيل		المجموع الكلي	
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوي	التكرار	المجموع الكلي
1	الأخبار	1	%50	1	%50	0	0	2	%5
2	التحليل الاخباري	15	%42.90	6	%17.10	41	%40	35	%87.5
3	الإعلان	1	33.3	1	%33.30	1	33.3 %	3	7.5
4	المجموع الكلي	17	42.5	8	%20	15	37.5 %	40	100 %

يبين جدول رقم (1) أن فئة الأخبار كانت متساوية بين جريدة **الرأي والغد**، **اما السبيل** فلم تغطي الاتفاقية اخبارياً، واما التحليل الأخباري بصحيفة **الغد** نشرت بنسبة (42.9%)، تليها **السبيل** بنسبة (35%)، ثم **الرأي** بنسبة (15%)، والإعلان الذي تناول اتفاقية السيداو كان متساويا في الصحف الثلاث. وهذا يعني أن الصحف عمدت في تغطيتها لاتفاقية السيداو الى استخدام التحليل الإخباري اكثر. وقد أبدت صحيفة **الغد** اهتماماً كبيراً جداً بالتغطية هو اكثر بقليل من اهتمام جريدة **السبيل** اما

اهتمام جريدة **الرأي** بالتحليل فكان قليلاً بالمقارنة. ونجد أن قصر التغطية للاعلانات موجود بجميع صحف العينة.

جدول رقم (2): نتائج اختبار مربع كاي لبيان علاقة الاشكال الصحفية حسب الصحيفة.

نوع الاشكال الصحفية	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
جميع الاشكال	2.219	4	.696

يبين الجدول رقم (2) العلاقة بين الاشكال الصحفية والصحيفة، حيث تم استخدام اختبار مربع كاي حيث يوضح هذا الاختبار انه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الصحف، والاشكال الصحفية، كون قيمة كاي اكبر من(0.05%).

السؤال الثاني: "التعرف إلى أنواع الاجناس الصحفية التي نشرتها الصحف اليومية الاردنية في تغطيتها لما نصت عليه اتفاقية (سيداو) في فترة الدراسة؟"

جدول رقم (3): الاجناس الصحفية للتحليلات الاخبارية في الصحف الاردنية.

الرتبة	الاجناس الصحفية	الصحف							
		الغد		الرأي		السبيل		المجموع الكلي	
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوي	التكرار	النسبة المئوية
1	التحقيق الصحفي	0	0	0	0	0	0	0	0
2	المقال	0	0	2	%18	8	%73	10	%91
3	العمود	0	0	0	0	1	%9	11	%9
4	المجموع	0	0.00	2	%18	9	%82	21	%100

يبين الجدول رقم (3) أن جريدة السبيل حصلت على المرتبة الاولى من حيث نشرها للاجناس الصحفية، فكان المقال هو الغالب بنسبة (73%) مما يعني أن لديها موقفاً واضحاً من قضية سيداو، واما جريدة الغد فنجد انها لم تنشر اي نوع من الاجناس الصحفية فيما يخص اتفاقية سيداو في فترة الدراسة، واما الرأي فكانت نسبة المقالات المنشورة بخصوص سيداو متواضعة بنسبة (18%). وكذلك العمود لم يخصص لا في الرأي ولاالغد مكاناً لسيداو، وكان في السبيل عمود واحد وبنسبة (9%) .

ولو قارنا بين الاشكال الصحفية والاجناس الصحفية نجد أن الاشكال الصحفية، وخاصة التحليل الاخباري تعتمد عليه الصحف اكثر لانه يعطيها مجالاً اوسع للتحليل ونشر بعض الاراء المؤيدة والمعارضة لاتفاقية سيداو.

جدول رقم(4): اختبار مربع كاي لنوع الاجناس حسب الصحيفة.

الاجناس الصحفية	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
جميع الاجناس	621.	1	.224

بجدول رقم (4) يبين العلاقة بين الاجناس الصحفية والصحف، نجد انه لا توجد دلالة احصائية لانها اقل من 5% .

السؤال الثالث: "التعرف إلى أنواع المضامين التي نشرتها الصحف اليومية الاردنية في تغطيتها لما نصت عليه اتفاقية (سيداو) في فترة الدراسة؟"

جدول رقم (5): انواع المضامين التي تناولتها صحف العينة بقضية سيداو.

		الصحف							
الرتبة	انواع المضامين	الغد		الرأي		السبيل		المجموع الكلي	
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوي	لتكرار	النسبة المئوية
1	اجتماعية	122	%21.3	50	%8.7	81	%14.2	253	%44.2
2	قانونية	182	%31.8	59	%10.3	37	%6.5	278	%48.6
3	سياسية	26	%4.5	29	%5.1	68	%11.9	123	%21.5
4	دينية	8	%1.4	26	%4.5	94	%16.4	128	%22.4
5	ثقافية	30	%5.2	11	%1.9	7	%1.2	48	%8.4
6	المجموع الكلي	248	%43.4	118	%20.6	206	%36	830	%100

ملاحظة : في هذا الجدول تم السماح لاحتساب التكرارات لعناصر المضامين الخمسة المتكررة وذلك بعد اضافة مجموع المضامين التي تم احتسابها مما ادى الى تغير ارقام المجموع الكلي في هذا الجدول عن باقي الجداول الاخرى.

يبين بجدول رقم (5) أن في الغد والرأي قد ركزنا على المضمون القانوني، حيث بلغت النسبة مرتفعه بالغد والتي تعد جريدة مستقلة (31.8%)، والرأي شبه الرسمية بنسبة (10.3%) من بين المضامين، واما السبيل فكان مضمون الدين هو الاعلى حيث بلغ بنسبة 16.8% مقابل الغد الاقل نسبة (1.4%) والرأي بنسبة (4.5%) ، مما يعني ان اتجاه الصحيفة وسياستها يوثران على ما يتم نشره بها، ونلاحظ ايضا ان الغد قد اهتمت اكثر بالمضمون الاجتماعي بنسبة (21.3%)، وكذلك السبيل حصدت نسبة (11.9%) بالمضمون السياسي وهو الاعلى بين الصحف وكما يشير الجدول إلى ان الغد نالت النسبة الاكبر بالمضمون الثقافي بنسبة (5.2%).

السؤال الرابع: "التعرف إلى الاستمالات التي استخدمتها الصحف اليومية الاردنية بالرد على ما نصت عليه اتفاقية (سيداو) في فترة الدراسة ؟"

جدول رقم (6): انواع الاستمالات التي تم استخدامها داخل المادة الصحفية بتغطية قضية سيداو.

الرتبة	انواع الاستمالات	الصحف							
		االغد		الرأي		السبيل		المجموع الكلي	
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوي	التكرار	النسبة المئوية
1	عاطفية	78	%13.6	13	%2.3	76	%13.3	167	%29.2
2	منطقية	159	%27.8	81	%14.2	54	%9.4	294	%51.4
3	تخويفية	11	%1.9	24	%4.2	76	%13.3	111	%19.4
4	المجموع الكلي	248	%43.4	118	%20.6	206	%36	572	%100

نجد بجدول رقم (6) ان الاستمالة العاطفية، والتخويفية بصحيفة السبيل كانتا غالبتان ومتساويتان بنسبة (76%) مما يعلل ان السبيل الحزبية تعتمد اعتماداً كبيراً بكتابتها وتحليلاتها على استمالات غير عقلانية والاستمالة المنطقية الاعلى في صحيفة الغد بنسبة (27.8%)، والتخويفية الاقل فيها الغد بنسبة(1.9%)، وذلك دليل على انها جريدة تناقش الامور بمنطق وعقلانية باعتبار ان الاستمالات العاطفية والتخويفية فيها كانت تعادل نصف الاستمالات المنطقية. وكذلك الرأي التي كانت الاستمالة المنطقية هي الاعلى وبنسبة (14.2%)، وبما ان الاستمالة المنطقية لدى صحيفتي الرأي والغد هي الاعلى فان ذلك يشر انها لا تميل ولا تتحيز الى جهة.

جدول رقم (7): اختبار مربع كاي لنوع الاستمالة حسب الصحيفة.

نوع الاستمالة	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
جميع الاستمالات	119.175	4	0

يبين بجدول رقم (7) ان الدلالة الاحصائية صفر مما يعني انه لا توجد دلالة احصائية حسب مربع كاي 5.%.

السؤال الخامس: "ما اتجاهات الصحافة اليومية إزاء اتفاقية (سيداو)؟

جدول رقم (8): اتجاهات صحف عينة الدراسة حول قضية سيداو.

الرتبة	فئة الاتجاه	الصحف							
		الغد		الرأي		السبيل		المجموع الكلي	
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوي	التكرار	النسبة المئوية
1	**مؤيدة**	221	%38.6	85	%14.9	22	%3.8	328	%57.3
2	**رافضة**	4	%0.7	20	%3.5	151	%26.4	175	%30.6
3	**محايدة**	23	%4	13	%2.3	33	%5.8	69	%12.1
4	**المجموع**	248	%43.3	118	%20.7	206	%36	572	%100

يبين جدول رقم (8) أن جريدة السبيل تبنت اتجاهاً رافضاً لاتفاقية سيداو بنسبة(26.4%)، وأما صحيفة الغد المستقلة فانها اتخذت موقعاً مؤيداً بنسبة(38.6%)، واما صحيفة الرأي الشبه رسمية فنجد انها اخذت موقعاً مؤيداً متواضعاً بالمقارنة مع الغد بنسبة(14.9%).لكن نلاحظ ان نسبة التأييد مجتمعه من خلال العينة للصحف الثلاث بلغت نسبتها (57.3%) والرفض بنسبة (31%) والمحايدة بنسبة (12.1%). بمعنى ان اكثر من نصف الكتابات مجتمعة أخذت موقعاً مؤيداً بنسبة تفوق الوسط، وهذا مؤشر ايجابي يدل على الاتجاه العام للكتاب الصحفيين ينمو باتجاه تأييد سيداو وحرية ضمن معطيات محددة.

جدول رقم (9): اختبار مربع كاي لتغطية الصحفية حسب فئة الاتجاه

فئة الاتجاه	مربع كاي	الحرية	الدلالة الاحصائية
جميع الصحف	328.768	4	0

يبين الجدول رقم (9) العلاقة بين فئات الاتجاه بصحف العينة، حيث تم استخدام اختبار مربع كاي. ويوضح هذا الاختبار انه لا توجد دلالة احصائية لان قيم كاي اقل من 0.05%.

السؤال السادس:" التعرف إلى مصادر التغطية التي اعتمدت عليها الصحافة اليومية الاردنية في نشر المضامين المتعلقة بأخبار اتفاقية (سيداو) ؟"

جدول رقم (10):مصادر التغطية التي استخدمتها صحف العينة لقضية سيداو.

الرتبة	مصادر التغطية	الغد		الرأي		السبيل		المجموع الكلي	
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوي	التكرار	النسبة المئوية
1	وكالة الانباء الاردنية	0	0	1	%2	0	0	1	%2
2	وكالات انباء عربية وغربية	0	0	0	0	0	0	0	%0
3	كاتب صحفي	14	%28	8	%16	18	%35	40	%78
4	غير محدد	0	0.00	0	0	2	%9.3	2	%4
5	أخرى	3	%5.90	1	%2	4	%7.80	8	%16
6	المجموع	17	%33.3	10	%19.60	24	%47.1	51	%100

(عنوان الجدول العلوي: الصحف)

يبين جدول رقم (10) أن جريدة السبيل قد احتلت المرتبة الاولى من حيث الاهتمام بشكل عام باتفاقية سيداو بفئة الكاتب الصحفي بنسبة (35%)، مما يعني ان موضوع سيداو قد احتل اهمية كبرى عند كتابها، كما بين ان وكالة الانباء الاردنية كان لها تأثير ضئيل بنسبة (2%) في حين تجاهلت وكالات الانباء العربية والغربية الموضوع الاردني تجاهلاً تاماً. كما يبين الجدول ان الكتاب الصحفيين في الصحف الثلاث قد ابدوا اهتماماً جلياً لكن متفاوتاً، في التحليلات التي قدموها واحتلت السبيل المرتبة الاولى (بنسبة 35%) مما يعني ان موضوع سيداو قد احتل لديها اهمية كبيرة تلتها

الغد وكانت التغطية بنسبة(28%) للكاتب الصحفي والرأي (16%) واذا ما اضفنا نسبة الكتاب على غير محدد نجد ان النسبة ترتفع الى حوالي (45%) مما يعني ان السبيل اعطت الاتفاقية أكبر اهتمام. ونخلص من الجدوال رقم (10) ان جميع صحف العينة اعتمدت بنسبة كبيرة على الكاتب الصحفي لما له تأثير على القراء.

جدول رقم (11): اختبار مربع كاي لتغطية الصحفية حسب الصحيفة

مصادر التغطية	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
جميع المصادر	6.685	6	.351

يبين الجدول رقم (11) العلاقة بين مصادر التغطية وسيداو، حيث تم استخدام اختبارمربع كاي.

ويوضح هذا الاختبار انه توجد دلالة احصائية لان قيم كاي اقل من 5.%.

السؤال السابع: ما نوع الجنس الذي نشر المادة الصحفية في صحف العينة؟

(جدول رقم (12): نوع الجنس الذي نشرت المادة الصحفية تحت اسمه.

الرتبة	الصحيفة	أنثى	ذكر
1	**الغد**	**16**	**0**
2	**الرأي**	**9**	**0**
3	**السبيل**	**7**	**17**
المجموع		**32**	**17**

يبين جدوال رقم(12) ان عدد المواد الصحفية التي كتبت باقلام نسائية جاءت بنسبة (65.3%) وهذا يعتبر انجازاً للمرأة بشكل عام لانها تكتب وتنشر وتغطي ما يوافق فكرها وفكر من حولها مع سياسة الجريدة.

جدول رقم (13) اصدارات اعداد صحف العينة حسب السنوات:

سنة التغطية	الغد		الرأي		السبيل		المجموع الكلي	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوي	التكرار	النسبة المئوية
2012	4	%8	3	%6	1	%33	24	%47
2013	8	%16	3	%6	6	%12	17	%33
2014	5	%9.8	4	%8	1	%2	10	%20
المجموع	18	%33.3	10	%20	2	%47	51	%100

يبين جدول رقم(13)اختلافاً واضحاً بالأعداد الصادرة عن صحف العينة حسب السنوات ففي سنة 2012م، وعقب تصريحات رئيس الوزراء، بلغ عدد الصحف التي غطت سيداو (24) عدداً وبنسبة(47.1%)، واما عام 2013 فكانت اقل وبعدد مكرر(17) وبنسبة (33.3%)، وعام 2014 انخفضت الاعداد الى (10) وبنسبة (19.6 %). واذا دل ذلك على شي فإنه يدل على أن الصحف تتابع بشكل جيد قضية سيداو ولكن النسبة اقل سنة بعد سنة.

جدول رقم(14) مكان المادة المنشورة حسب الصفحة:

الصفحات	التكرار	النسبة
الصفحة الاولى	**3**	**%5.9**
الصفحة الداخلية	**48**	**%94.1**
الصفحة الاخيرة	**0**	**0**
المجموع	**51**	**%100**

يبين الجدول رقم (14) أن اغلب المواد الصحفية التي تم نشرها بخصوص اتفاقية سيداو كانت بالصفحات الداخلية وهذا مؤشر ليس بالجيد مما يعني ان صحف العينة ليس من أولوياتها اتفاقية سيداو وما يحصل عليها من اجراءات.

النتائج والتوصيات

يتضمن القسم النهائي من الفصل الرابع أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، والتي تتعلق بتغطية الصحف الاردنية لاتفاقية سيداو، والمتمثلة بالصحف(**الرأي والغد والسبيل**) كما يتضمن هذا القسم أهم التوصيات التي تقترح الباحثة الأخذ بها لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة الى ان الصحف الأردنية، ممثله بالرأي والغد والسبيل، الى ان اتفاقية السيداو قد حظيت باهتمام مقبول من الصحفيين الذين عالجوها بتغطيتهم لقضية اتفاقية سيداو، بجوانبها المختلفة، المؤيدة وغير المؤيدة والمحايدة، في سنوات الدراسة (2012 م– 2014 م) غير ان السنةالاولى حظيت باهتمام اكبر عن غيرها من السنوات اللاحقة، وذلك في اعقاب تصريح رئيس الوزراء.

وحصد ما يزيد عن نصف التغطية الصحفية للتحليلات والاخبار (57.3%) اتجاهات ايجابية مؤيدة لاتفاقية السيداو وأفكارها مقابل نسبة (30,6%) غير مؤيدة، والمحايدة (12%)، وهذا يعني ان الصحافة نحت منحى قد يعكس افكار المجتمع الاردني، هذا المجتمع الذي يعيش ارهاصات الثورة الرقمية الرابعة وما تحمله من افكار مغايرة لما كان سائداً في السابق.

ويؤكد هذا ان اكثر من نصف التغطية الصحفية (65.3%) قد حررت بأيدي كاتبات اردنيات عالجن بتغطياتهن موضوعاً يمس حياتهن كثيراً. وهذا في تقدير الباحثة مؤشر جيد لمستقبل المرأة الاردنية، التي تناقش امورها بنفسها، وقد تفرض أجندتها التي تخدم مصالحها.

التوصيات:

توصى الباحثة في ختام هذه الدراسة بما يلي:

1- التأكيد على ضرورة تقديم المادة الصحفية بموضوعية دون تميز لتنوير قرائها.

2- التوعية المستمرة من قبل الصحف ووسائل الاعلام المتعددة، بحقوق المرأة للنهوض بالمجتمع.

3- عدم عزو كل الانتهاكات والتقصير نحو المرأة الى العادات والتقاليد والقوانين،إذ أن الانسان هو من يضع هذه القواعد كلها وهو من يستطيع تعديلها او التعامل معها بانسانية، وهذه العادات تتغير معتغير الأزمنة.

4- الحث على الاهتمام بشؤون المرأة ومشاركتها في صنع القرارات في مختلف المجالات.

5- على الصحف عدم تجاهل المرأة الاردنية التي تعمل وتربي الاجيال في الريف والبادية واجراء دراسات لحاجتهن وعدم التركيز على عدد محدد من النساء العاملات تحت الضوء.

6- يجب نقل صورة المرأة الحقيقية عبر الصحف ووسائل الاعلام المتعددة وعدم حصرها بالصورة النمطية كربة منزل أو انها صورة جميلة محصورة عبر الافلام والاغاني ... .

مصادر ومراجع الدراسة

أولا: الكتب السماوية:

الكتاب المقدس

القرآن الكريم

ثانياً:

1. إبراهيم،إسماعيل(2000م). **فن التحرير الصحفي بين النظرية والتطبيق**. دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.
2. ابراهيم ,مفيدة (2000م). **المرأة العربية والفكر الحديث**. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع, الاردن :عمان.
3. أسعد, يوسف. المرأة والحرية. دار نهضة مصر للطبع والنشر,القاهرة.
4. اسماعيل, محمود (2011م). مناهج البحث الاعلامي. دار الفكر العربي, القاهرة .
5. أمين,قاسم (1899م).تحرير المرأة. مكتبة الترقي .
6. أبو بكر واخرون. **المرأة والجندر**. دار الفكر المعاصر, بيروت.
7. جاسم ,عزيز (1986م) .المفهوم الاجتماعي والتربية التاريخي لقضية المرأة. بغداد.
8. ابوجبارة واخرون (2008 م). أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والانسانية. دار وائل للنشر ,عمان.
9. حداد,نبيل (2002م). فن الكتابة الصحفية. دار الكندي,اربد.
10. الحسبان , و الشلبي. "الحقوق المدنية والسياسية للمرأة الاردنية". مجلة ابحاث اليرموك, العدد 4, الاردن.
11. حسن ,همت (2010م). دراسات في نظريات الاعلام. مصر العربية للنشر والتوزيع, القاهرة.

12. الحياري, ماجد(2008 م). **مسؤولية الصحفي المدنية**. دار يافا للنشر, عمان.

13. الخماش, سلوى (1973م).**المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف**. دار الحقيقة, بيروت.

14. الدار العربية للموسوعات (1980م).الصحافة الاردنية (نشأتها وتطورها), بيروت.

15. الدبندي ,عبد الرحمن.المرأة العراقية المعاصرة. مطبعة دار البصري, بغداد.

16. دونهيو، لويس (1992م). **تحليل محتوى المضمون**. ترجمة(محمد ناجي الجوهر). قدسية للنشر, اربد .

17. رشتي، جيهان (1978م)، **الأسس العلمية لنظريات الاعلام**. دار الفكر العربي ، ط2.

18. رفوت (2004م). النسوية والمواطنة.(ترجمة: بكر, والشيشكلي).: مجلس الاعلي للثقافة, القاهرة.

19. زايد,أحمد, واخرون(2000م). المرأة وقضايا المجتمع. مركز البحوث والدراسات(جامعة القاهرة ,(

20. زلزل،روز و ابودية ،ماري (2011م). "اتفاقية سيداو: من النظري الى التطبيقي", منظمة كفي عنف واستغلال وجمعية النساء العربيات.

21. السالم ,زغلولة (2004م). **واقع المرأة الأردنية القانوني والاجتماعي**. دار يافا العلمية للنشر, عمان.

22. السباعي, بدر الدين (1985م). **مشكلة المرأة (العامل التاريخي**. دار الجماهير الشعبية, دمشق, و دار الفارابي, بيروت.

23. سمارة, نهى. المرأة العربية نظرو متفائلة. دار المرأة العربية.

24. شريم, اميمة (1984م). الصحافة الاردنية وعلاقتها بقوانين المطبوعات والنشر(1920-1983). حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلفة, عمان.

25. شعبان, بثينة (2000م). المرأة العربية في القرن العشرين. دار المدى للثقافة والنشر, سوريا.

26. ابو شنب ,جمال. نظريات الاتصال والاعلام. دار المعرفة الجامعية, القاهرة.

27. صالح, أحمد واخرون.الصحة النفسية وعلم النفس الصحية. مركز الاسكندرية للكتاب.

28. الطهطاوي، رفاعة. الاعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوي, الجزء الثاني .

29. طه،محمود، حقوق المرأة بين المواثيق الدولية والاسلام السياسي, مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان

30. عبد الحميد, محمد (2010م). نظريات الاعلام واتجاهات التأثير. عالم الكتب, القاهرة.

31. عبد الحميد, محمد (2010م) . تحليل محتوى في بحوث الإعلام. عالم الكتب, القاهرة.

32. عبد الحميد, محمد (2004م). البحث العلمي في الدراسات الاعلامية. عالم الكتب, القاهرة.

33. عبدالرحمن, عبدالله (2000م) .سوسيولوجيا الاتصال والاعلام. دار المعرفة الجامعية, الاسكندرية

34. العبدالله, مي (2006م). نظريات الاتصال. دار النهضة العربية, لبنان.

35. العبد,عاطف (2006م) .**الاعلام والمجتمع**. دار الفكر العربي, القاهره

36. عثمان،علي (1976م). **المرأة العربية عبر التاريخ**. دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

37. عزت، فريد (1993م) .**مدخل الى الصحافة**. مكتب احمد فؤاد, القاهره.

38. عطيةواخرون. رؤية نقدية لاتفاقية سيداو.

39. عقراوي,ثلماستيان (1078). المرأة دورها ومكانتها في حضارة وادي الرافدين. منشورات وزارة الثقافه والفنون, العراق.

40. العودات ,حسين (1996م). المرأة العربية في الدين والمجتمع(عرض تاريخي). الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع, دمشق.

41. العويد, محمد (2002م).**من أجل تحرير حقيقي للمرأة**. دار ابن حزم, بيروت.

42. القاطرجي, نهي (2006م).**المرأة في منظومة الأمم المتحدة**. مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, بيروت.

43. مركز دراسات الوحدة العربية. المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر .سلسلة كتب المستقبل العربي(15).

44. مركز دراسات الوحدة العربية." المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية."

45. مركز الاردن الجديد و المركز الثقافي المالكي.(1996م).المرأة الأردنية والعمل السياسي. دار سندباد للنشر ومركز الاردن الجديد للدراسات, عمان.

46. مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان. حقوق المرأة بين المواثيق الدولية والإسلام السياسي.

47. المشاقبة, بسام (2010م). مناهج البحث الإعلامي وتحليل الخطاب. دار اوسامة للنشر والتوزيع, عمان.

48. مكاوي, حسن(1998م).الاتصال ونظرياته المعاصرة. الدار المصرية اللبنانية, القاهرة.

49. المفتي، محمد (1988م). تنمية مهارة صياغة وإلقاء الأسئلة لدى الطالب والمعلم. مركز التربية البشرية والمعلومات، القاهرة.

50. مهنا,فريال (2002م). علوم الاتصال والمجتمعات الرقمية. المطبعة العلمية, دمشق.

51. الموسى،عصام سليمان (2014م). الإعلام العربي الرقمي والتحديات الراهنة. نقابة الصحفيين الاردنيين، عمان.

52. الموسى, عصام سليمان (2012م).**المدخل في الاتصال الجماهيري**. دار اثراء للنشر (مكتبة الجامعة), الاردن: عمان، ط8.

53. الموسى, عصام سليمان (2012م). "واقع الانشطة الاتصالية الموجهة للمرأة في المملكة الاردنية الهاشمية"،مجلة دراسات (صادرة عن عمادة البحث العلمي الجامعة الاردنية)، العدد 1 .

54. الموسى, عصام سليمان (2003م). الإعلام والمجتمع (دراسات في الإعلام الاردني والعربي والدولي). وزارة الثقافة, الاردن :عمان

55. الموسى,عصام سليمان (1998م). **تطور الصحافة الأردنية(1920- 1997)**. منشورات لجنة تاريخ الاردن، عمان، الجمعية العلمية الملكية.

56. النقشبندي,بارعة (2001 م). المشاركة السياسية للمرأة في الاردن وبعض الدول العربية. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

57. هيلين فان فليد واخرون (1983م).المرأة الجزيرية.(ترجمة : سليم قسطون) دار الحداثة، بيروت.

58. الوفائي،محمد 1989م. مناهج البحث في الدراسات الاجتماعية والإعلامية.(بدون دار نشر). القاهرة.

59. ويمر، و دومنيك.مناهج البحث العلمي. (ترجمة : صالح خليل أبو أصبع) . جامعة الإمارات المتحدة . 1989م.

ثالثاً: المراجع الاجنبية:

1- دراسة فريدوم هاوس,(2005), بعنوان:" حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا,المواطنة والعدالة".

2- دراسة مارك واخرون,(2006), بعنوان " Women And Globalization Of 180 Countries, 1975-2000". المرأة والعولمة: " دراسة ل 180 بلداً، من عام (1975-2000) .

3- Chika Shinohara, 2007,"Transforming Law And Social Consciousness In Japan: Perspectives On Contemporary Issues In Family And Work.

4- Globel Pressure, Local Result: THE IMPACT OF CEDAW ON WORKING WOMEN IN JAPAN 2008.

5- Helen Bowman"Safeguarding Women's Rights: Investigating the Effectiveness of Theconvention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against women" (CEDAW) 2012.

خامساً: التقارير والاتفاقيات الدولية:

1- اعلان اليونسكو بخصوص دور وسائل الإعلام في دعم السلام والتفاهم الدولي وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة العنصرية الصادر بتاريخ 28-11- 1978

2- الدولية بالقانون الدولي وحقوق الانسان

3- اتفاقية الحقوق المدنية والسياسة الصادرة عام 1966 في الفقرة الاولى

4- الإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام 1948

سادساً: البحوث غير المنشورة:

1. هنئية, وفاء.2012. اليات حقوق المرأة في اتفاقية سيداو, رسالة ماجستير غير منشورة.

2. المركز الفلسطيني للاعلام والابحاث والدراسات. 2009. أثر معرفة أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني لمفهوم النوع الاجتماعي على استعدادهم لتطبيق اتفاقية سيداو قوانين وتشريعات السلطة الوطنية الفلسطينية .

3.القطب, رولا. 2012 .دور المرأة في صنع القرار في المؤسسات الحكومية الفلسطينية (1995- 2010). رسالة ماجستير غير منشورة .

4. دراسة الزوبعي,(2008), بعنوان" الحماية الدولية والاقليمية لحقوق الانسان في ضوء المتغيرات الدولية.

5- دراسة البلوشي,(2012), بعنوان" اتفاقية الأمم المتحدة الصادرة عام 1979,اتفاقية القضاء على جميع اشكال التميز ضد المرأة(سيداو).

سابعا: مقالات وتحقيقات صحفية ودراسات منشورة بالصحف المحلية:

1. حدادين، سمر: "جهود نسائية لجسر الهوة حول (سيداو) ورفع التحفظات", (الرأي), 4-5-2009 م.
2. شاور، رنا " تفوق يتعدى اسوار المدرسة", (الرأي)6-8-2014م.

أهم التعديلات على اتفاقية سيداو من قبل الحكومة الاردنية انه تم رفع التحفظ عن المادة(15) (الرأي) 2-5- 2009م.

3. نشر بجريدة الرأي بناء على قرار مجلس الوزراء بمنح ابناء الاردنيات المتزوجات من غير اردني ميزت(12-11-2014 م).
4. عام 2014 م كشف مجلة فوربس عن أقوى 200 امرأة على مستوى الدول العربية فكانت النتيجة ان 16 امرأة اردنية كان لهن دور مختلف المجالات رنا شاور، الرأي،17-9-2014م.
5. هل حقاً 80% من فتيات الأردن يبررن العنف ضد الزوجة؟ الدكتور. موسى شتيوي، الغد، 11-9-2014.

ثامناً: المواقع الكترونية :

1* كشف بعض الفلاسفة نظرتهم للمرأة

http://www.wikipedia.org

2* اتجهت الحركة النسائية، في خطوات متقدمة، للمشاركة في المناحي التي تُعدل من الصورة النمطية التي غلبت عليها المرأة.

http://www.qaliobia.gov.eg

3*اتفاقية (السيداو) : وتعنى القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة.

http://www.un.org

4*ألأولويات_ (الاجندة) المؤسساتية، حيث حصرها "اصحاب القرار في مؤسسة ما، تحتوي على عدة مواضيع .

http://www.annabaa.org/nbanews/2012/01/191

5 *http://www.assabeel.net/about-us

6*http://www.alghad.com/about-us.php

مع مرور الزمن لوحظ أن المرأة الاردنية شاركت في مختلف المجالات أن كانت اقتصادية و سياسية وثقافية

*7 http://ar.wikipedia.org/wik

8* المعيقات التي تواجه المرأة الأردنية في سعيها نحو المساواة والحلول المطروحة.

http://www.achrs.org

9* الاعلان العالمي لحقوق الانسان

10* http://www.un.org/ar/documents/udhr/index.shtml#a

11* اتفاقية سيداو
http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf

ملحق رقم (1)

(اتفاقية "سيداو" كما جاءت في سعداوي وآخرون, رؤية نقدية لاتفاقية سيداو , 32-55)

اتفاقية سيداو والتحفظات التي تم التحفظ عليها من قبل الدولة الاردنية:

القسم الأول : التعريفات

يتألف القسم الأول من ست مواد كالتالي:

المادة الأولى:

تقوم هذه المادة بتعريف مفهوم التمييز، والذي يتعلق بالتفرقة بين المرأة والرجل في حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين كافة: السياسية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية.

والملاحظة على هذه المادة, إن مفهومها للمساواة بين المرأة والرجل يتنافى مع النظرة الإسلامية.

المادة الثانية:

تعتمد البنود السبعة المكونة للمادة الثانية من الاتفاقية المطالبة من الدول التي صادقت على الاتفاقية العمل على قوانين الدولة، بتغييرها وتغيير اللوائح والاحكام التي يواجد فيها تمييز بين الرجل والمرأة. ومثال على ذلك: (مطالبة الناشطات الأردنيات بتعديل تعبير الأردنيين إلى ألاردنيات والأردنيين).

المادة الثالثة:

أكدت هذه المادة اتخاذ الدول الأطراف كل التدابير، من أجل ضمان المساواة بين المرأة الرجل في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. كذلك ضمان ممارسة المرأة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمتع بها على أساس المساواة مع الرجل.

المادة الرابعة:

تطالب هذه المادة بعمل تدابير مؤقتة لمكافحة التمييز، والتي تصطلح الاتفاقية على تسميتها بالإجراءات الإيجابية. ويقصد بالإجراء الإيجابي اتخاذ الحكومة بعض التدابير الخاصة التي تعجل في تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، كالمشاركة السياسية والأحزاب والحصول على مواقع قيادية في الدولة.

المادة الخامسة:

تعمل هذه المادة على تعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية لدور كل من الرجل والمرأة (إجازة أبوة للرجل لتفرغ الأم لعملها).

المادة السادسة:

تشير هذه المادة إلى وجوب أن " تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريع، لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالمرأة واستغلال دعارة المرأة. " نلاحظ أن بعض الدول العربية بالاجماع ضد الاتجار بالبشر وهذه المادة عززت ذلك.

(ومع ذلك هنالك بعض الدول العربية والانظمة تتعامل مع الرق)

القسم الثاني: ألحقوق السياسية:

يحتوي على ثلاث مواد

المادة السابعة:

تدعو هذه المادة الدول الأطراف إلى اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد. نجد أن المرأة العربية قد بدأت بالحصول على بعض الحقوق السياسية، مثل حق الانتخاب والترشح. ولكنها ما زالت تطمح بأكثر من ذلك كأن تكون رئيسة لجمهورية عربية أو رئيسة وزراء.

المادة الثامنة:

نصّت المادة الثامنة من الاتفاقية على أن" تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتكفل للمرأة أن تصبح على قدم المساواة مع الرجل ودون أي تمييز، وفرصة تمثيل حكومتها على المستوى الدولي والاشتراك في أعمال المنظمات الدولية".

المادة التاسعة:

حق اكتساب الجنسية والإحتفاظ بها. وأن لا يفرض على الزوجة تغيير جنسيتها إذا غيّر الزوج جنسيته، وكذلك بالنسبة للأطفال.

القسم الثالث: حق التعليم والعمل:

يشتمل هذا الجزء على خمس مواد وهي:

المادة العاشرة:

المطالبة في هذه المادة بمساواة المرأة والرجل فى المناهج وأنواع التعليم, وتشجيع التعليم المختلط. وإزالة المفاهيم النمطية عن دور المرأة والرجل فى الأسرة، والمشاركة فى الألعاب الرياضية، وإدخال معلومات تنظيم الأسرة في المناهج الدراسية. غير أن هنالك بعض التحفظات من قبل المعارضين على هذه المادة من باب الاختلاط غير المستحب.

المادة الحادية عشرة:

هذه المادة تبحث بالمساواة بين الرجل والمرأة في ميدان العمل

المادة الثانية عشرة:

تنص هذه المادة على اتخاذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان الرعاية الصحية، والحصول على الخدمات الصحية والرعاية والعمل على تخطيط الأسرة.

المادة الثالثة عشرة:

تنص هذه المادة على أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وعلى رأسها المساواة في الاستحقاقات الأسرية (الإرث). والحق في الحصول على القروض المصرفية، والرهون العقارية وغير ذلك من أشكال الائتمان المالي.

المادة الرابعة عشر:

تحض هذه المادة على أهمية الاهتمام بالمشاكل الخاصة التي تواجه المرأة الريفية (حق الرعاية الصحية، المشاركة بالأنشطة المجتمعية، التمتع بظروف معيشية ملائمة).

القسم الرابع : حق الأهلية القانونية:

ويشتمل هذا القسم على مادتين:

المادة الخامسة عشرة:

هذه المادة تعطي المرأة أهلية قانونية مماثلة لأهلية الرجل في جميع مراحل الإجراءات القضائية. وتنادي بإبطال كافة الصكوك التي تحد من أهلية المرأة القانونية. كما تنادي بالمساواة في قوانين السفر واختيار محل السكن.

المادة السادسة عشرة:

تطالب هذه المادة بالمساواة بين الذكر والأنثى في الزواج، عند العقد وأثناء الزواج وعند فسخه. وحق اختيار الزوج، وحقوق الولاية والقوامة والوصاية على الأولاد. وحق اختيار إسم الأسرة.

نجد أن الدولة الأردنية قد تحفظت على هذه المادة لأنها تخالف الشريعة الإسلامية.

القسم الخامس: الهيكل الإداري:

ويتألف هذا القسم من ست مواد من الناحية الإدارية, والمتعلقة بتكوين اللجنة الخاصة بمراقبة تنفيذ الاتفاقية، وبيان طريقة عملها، والطلب إلى الدول الأعضاء رفع تقرير للأمين العام للأمم المتحدة عما يتمّ اتخاذه من تدابير تشريعية وقضائية وإدارية وغيرها، من أجل إنفاذ أحكام هذه الاتفاقية. علماً أن هذه اللجنة لا تكتفي بهذه التقارير من أجل معرفة مدى التزام الدول بتنفيذ الاتفاقية، بل تعتمد أيضاً على تقارير أخرى غير رسمية، من المنظمات غير الحكومية للدول المعنية، والتي يسمح لها " بحضور جلسات لجنة سيداو على الرغم من عدم وجود ما ينص على ذلك رسمياً".

القسم السادس: النفاذ والتوقيع والتحفظ:

يتألف هذا القسم من ثمانيا مواد، تتعلق بإلزام الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة التي تؤدي إلى تطبيق كافة الحقوق الواردة في الإتفاقية.

وأبرز المواد المتعلقة بهذا الجزء، التي لاقت إعتراضا من قبل بعض الدول المادة 28، التي تتعلق بالتحفظات التي تبديها الدول وقت التصديق أو الانضمام، والمادة 29 التي توضح آلية حل النزاع بين دولتين طرفين في الاتفاقية حول تفسير الاتفاقية أو تطبيقها.

يذكر أن أهم تحفظ اشتركت فيه جميع الدول هو بشأن المادة 29 (أ) والتي تنص على عرض الخلافات التي تنشأ من تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية على التحكيم أو على محكمة العدل الدولية في حالة عدم التوصل إلى اتفاق عبر التحكيم.

ملحق رقم (2)

استمارة تحليل مضمون

التغطية الصحفية لاتفاقية (سيداو) في الصحافة الاردنية 2012-2014

استمارة تحليل مضمون في صحيفة ....

اسم الصحيفة	تاريخ العدد	رقم الفقرة	موقع النشر(1-3)	الاشكال الصحفية (3-1)	الاجناس الصحفية (3-1)	انواع المضامين (4-1)	انواع الاستمالات (3-1)	مصادر التغطية (6-1)	اتجاه الاستمالات (3-1)	النوع (الجندر) (2-1)